الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الإصلاحات العثمانية بين المتطلبات الداخلية والضغوط الأوربية (1792م-1924م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر

إعداد الطالب:

حمزة تومي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. كمال بيرم	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. محمد يعيش	أستاذ محاضر أ	مشرفاً
د. محمود بوكسيبة	أستاذ محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية 1436-1437هـ/2015-2016 م

بسم الله الرحمان الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

وإلى الإخوة الأعزاء، وإلى الأصدقاء رفقاء الدرب

وإلى الأستاذ المشرف، وكل أساتذة قسم التاريخ

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا البحث ويسر لي كل الطرق من أجل التحصيل الدراسي طيلة الخمس السنوات.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف الدكتور: محمد يعيش، الذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته القيمة كما أشكره على تواضعه الكبير، فتحية تقدير واحترام له.

وأتقدم كذلك بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الإنسانية وخاصة أساتذة شعبة التاريخ.

حمزة

مقدمة

مقدمة:

عرفت الدولة العثمانية حركة إصلاحية ظهرت بوادرها بداية من النصف الثاني من القرن الثامن عشر ميلادي، لتتوسع أكثر خلال القرن التاسع عشر، هذه الإصلاحات التي فرضتها عوامل وأسباب تعددت بين داخلية وخارجية، وشملت مختلف المجالات سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية، حيث ظهر خلال الفترة المذكورة العديد من رجالات الدولة طالبوا بالإصلاح وساروا على نهجه، واستمرت هذه الحركة حتى العقدين الأولين من القرن العشرين، لكن هذا التوجه الذي انتهجته الدولة كان له تأثيرات مست مختلف أركان الدولة.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختياري لموضوع الإصلاحات العثمانية لعدة أسباب منها:

- الرغبة الشخصية في الاطلاع على أحوال الدولة العثمانية باعتبارها آخر صور الخلافة الاسلامية.
- إلقاء الضوء على المجهودات المبذولة من رجالات الدولة لتجنيبها السقوط في متاهات الفساد.
- معرفة مدى تأثير الإصلاحات ودورها في توجيه المسار التاريخي للدولة العثمانية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

إشكالية البحث:

تمحورت إشكالية موضوع البحث في الأسباب التي وجهت أنظار القائمين على شؤون الدولة العثمانية إلى اتخاذ سياسة الإصلاحات كحل لتغيير وضع الدولة الموسومة بالفساد، وعليه نطرح الإشكالية كالتالي:

هل الإصلاحات التي مست الدولة العثمانية هي استجابة لوضعية الدولة المتردية باعتبارها برنامجا متكاملا أم هي خطوة اقتضتها الظروف استجابة للتحدي الأوربي؟

وتندرج تحتها عدة تساؤلات:

- لماذا ظهرت فكرة الإصلاحات في الدولة العثمانية؟ وهل هي نتاج تطور داخلي أو تأثير خارجي؟

- فيما تمثلت مظاهر الإصلاحات العثمانية؟
- وهل قدمت هذه الإصلاحات علاجا ملائما لأوضاع الدولة العثمانية؟
- ما مدى تأثير الإصلاحات في تحديد مصير الدولة العثمانية؟

حدود الدراسة:

شملت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة بين 1792م إلى سنة 1924م، أما مجالها المكاني فضم الدولة العثمانية وولاياتها.

مناهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي في دراستنا لهذا الموضوع، فهذا المنهج يساعد على وصف الأحداث وتسلسلها كرونولوجيا.

صعوبات البحث:

من خلال دراستنا لموضوع البحث، واجهتنا بعض الصعوبات من بينها، كثرة المادة العلمية التي تخص الموضوع، مما أدى إلى تضارب الآراء وتشابه المضامين في أغلب مراجع البحث، وأيضا صعوبة ضبط المادة المعرفية الكثيرة بالنظر إلى اتساع حدود البحث وقصر المدة الزمنية للدراسة، إضافة إلى التقيد بعدد معين من الصفحات، مما أدى إلى صعوبة الإلمام بكافة جوانب الدراسة.

أهم المصادر والمراجع:

اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من المصادر والمراجع، التي نجدها امتازت بالكثرة فيما يخص مراجع الموضوع كما ذكرنا آنفا، وأبرزها: الدستور العثماني، الذي ترجمه نوفل أفندي نعمة الله نوفل، وأيضا مذكرات عبد الحميد الثاني، وكتاب "تاريخ الدولة العلية العثمانية" لفريد بك المحامي، كما اعتمدنا على مراجع متعددة من أهمها: كتاب "الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط" لقيس جواد العزاوي، وكتاب "الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864م-1914م)"، لعبد العزيز محمد عوض، وكتاب "البلاد العربية والدولة العثمانية" لمؤلفه ساطع الحصري، وغيرها من المصادر والمراجع، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على بعض المجلات

والدوريات، فضلا عن الاعتماد على بعض الرسائل الجامعية منها: "التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية: الشام والعراق نموذجا (1839-1876)"، لغانية بعيو، ومذكرة "حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي(1839-1908)"، للأموي محمد عصفور سلمان.

خطة البحث:

افتتحنا موضوعنا بمقدمة مهدنا بها هذه الدراسة، وقسمنا موضوعها إلى ثلاثة فصول وفصل تمهيدي، تندرج تحتها مجموعة من المباحث، فالفصل التمهيدي المعنون بـ "ماهية الإصلاحات العثمانية" تطرقنا فيه إلى مفهوم الإصلاحات ورواد الإصلاح ورجالاته وكذا خصائص هذه الإصلاحات.

أما الفصل الأول والمعنون بـ "التحديات الداخلية والخارجية المؤدية للإصلاحات العثمانية"، أبرزنا فيه أهم العوامل التي وجهت أنظار الدولة نحو الإصلاحات، وقسمنا هذا الفصل إلى خمسة مباحث، المبحث الأول الموسوم بالميدان السياسي والإداري، أما الثاني فتطرقنا فيه للميدان الاقتصادي، والثالث للميدان الديني والثقافي، أما المبحث الرابع فتطرقنا الى الميدان العسكري، والخامس معنون تحت اسم الميدان الخارجي.

وذكرنا في الفصل الثاني والموسوم بـ "الإصلاحات العثمانية (1792م-1908م)، واندرجت تحته أربعة مباحث، المبحث الأول تكلمنا فيه عن بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية، أما المبحث الثاني فتضمن الإصلاحات خلال الفترة (1792م-1839م) والمبحث الثالث ذكرنا فيه الإصلاحات في عهد التنظيمات (1839م-1876م)، ومبحث رابع تطرقنا في للإصلاحات في العهد الدستوري وشمل الفترة (1876م-1908م).

وفي الفصل الثالث المعنون بـ "ردود الفعل اتجاه الإصلاحات العثمانية ونتائجها" وشمل أربعة مباحث، الأول منه تناولنا فيه مواقف الدول الأوربية، أما الثاني فتطرقنا لموقف الأقليات من الإصلاحات العثمانية، والثالث موقف طبقات المجتمع العثماني، أما المبحث الرابع فذكرنا فيه نتائج وآثار الإصلاحات على الدولة العثمانية.

الفصل التمهيدي: ماهية الإصلاحات العثمانية.

- المبحث الأول: مفهوم الإصلاحات.
- المبحث الثاني: رواد الإصلاحات العثمانية.
- المبحث الثالث: خصائص الإصلاحات العثمانية.

الفصل التمهيدي: ماهية الإصلاحات العثمانية.

نشأت الدولة العثمانية سنة 1299م، وعمرت حوالي 06 قرون، مرت خلالها بعدة مراحل كبرى بداية من عصر التأسيس والقوة، الذي امتد إلى وفاة السلطان سليمان القانوني(*)1566م، ثم بدأت بعدها مرحلة التفوق، والتي شهدت ركوداً مسّ جميع المجالات وذلك حتى بداية القرن 17م، أين بدأت تدب في الإمبراطورية بوادر الانحطاط بجميع أشكاله ومجالاته، حيث استوجبت هذه الظروف القيام بإصلاحات وتنظيمات كان هدفها إنقاذ الدولة والخلافة ومنافسة القوى الأوروبية، هذا ما أدى بالسلاطين والمفكرين والقادة العثمانيين إلى استحداث تنظيمات وإصلاحات والتي سنبيّنها في عملنا هذا.

المبحث الأول: مفهوم الإصلاحات.

تعرف دائرة المعارف الإسلامية الإصلاحات أو التنظيمات بما يلي: "إصلاح مأخوذ من قانون **تنظيم أتمك**(**) ويقصد بالتنظيمات التي أدخلت على أداة الحكم والمؤسسات الإدارية في الدولة العثمانية".[1]

والتنظيمات أو الإصلاحات ماهي إلا امتداد للإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث (1792م-1808م) ومحمود الثاني (1808م-1839م)، وكان الغرض منها هو إنقاذ الدولة العثمانية من الضعف الذي تسرب إلى مؤسساتها المختلفة.[2]

وكان معنى الإصلاح المطلوب إقامة الحكومة الرشيدة التي تحترم القانون والتي تعامل رعاياها على قدم المساواة، وكان معنى الإصلاحات المنشودة هو إزالة الفوارق والمزايا التي تميز من رعايا الدولة على فريق آخر.[3]

(*) **السلطان سليمان القانوني**: ولد سنة 900هـ/1495م، تولى السلطة سنة 926هـ/1520م، وكان عاشر السلاطين العثمانيين، اجتهد اول أول أمره في محاربة الزنادقة والمبتدعين في الدين، وشهدت الدولة العثمانية في عهده أوج قوتها واتساعها ودخل في حروب عديدة مع الدول الاوربية والصفويين، دانت له معظم البلاد العربية، توفي سنة974هـ/1566م. **أنظر**: إبراهيم بك حليم، **تاريخ الدولة العثمانية**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988، ص 87-94.

(**) **تنظيم أتمك**: ويعني عمل وتنظيم قانون: **أنظر: دائرة المعارف الإسلامية**، مادة التنظيمات، ج5، ص 499.

(1) نفسه، ص 499.

(2) ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، دار العلم للملايين، بيروت، 1960، ص 75.

(3) إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، العبيكان، الرياض، 1996، ص 151.

والملاحظ أن هناك خلط بين مصطلح التنظيمات والإصلاحات، فالإصلاحات مختلفة عن التنظيمات في المقصد والمآل، فإذا عرّفنا الإصلاح نقول أنه: "**مجموعة من التصورات والمقترحات التي من شأنها لو طبقت أن تحدث تغييراً إلى الأحسن في المجالات الاقتصادية والتربوية والعسكرية تعزز من علاقة الدولة بالمجتمع، وتؤكد على مركزية السلطة**". أما التنظيمات فهي عبارة عن إجراءات تشريعية تقوم بتقنين حركات الإصلاح هذه، أي صدورها بقوانين رسمية من أعلى سلطة في الدولة العثمانية، وهي الإدارة السلطانية، وذلك ما حدث بداية بـ: **خط كلخانة**(*) سنة 1839م، ونهاية بدستور مدحت باشا 1876م.[1]

غير أن هناك من ربطهما ببعضهما معا – أي المصطلحين–حيث ترتبط التنظيمات مباشرة بحركة الإصلاح، حتى أنه عندما نذكر الأولى تدل على الأخيرة.[2]

أما المستشرقون فيؤكدون في كتبهم أن التنظيمات هي محاولات غربية تقع في إطار الضغوط الأوروبية على الدولة العثمانية، بالإضافة إلى أن هدفها المعلن هو التحديث والدفاع عن حريات الطوائف المسيحية، فإن هدفها من ذلك استهداف الإمبراطورية العثمانية ذاتها، كما كانت هذه الإصلاحات تستوحي التجربة الأوروبية القائمة على الحرية والعدالة والمساواة، ومتجسدة في مجالس نيابية منتخبة وفق المنظور الغربي دائما.[3]

المبحث الثاني: رواد الإصلاح.

ساهم في التوجه إلى الإصلاحات على مستوى الدولة العثمانية العديد من السلاطين والوزراء والصدور العظام، ورغم اختلاف هؤلاء من حيث نزعاتهم وتوجهاتهم إلا أنهم التقوا في الإيمان بضرورة الإصلاحات، والتي بذلوا كلما في وسعهم لإرساء قواعدها عبر مؤسسات الباب العالي، ومن أبرز هؤلاء السلاطين والوزراء والمصلحين نذكر:

(*)**خط كلخانة**: للمزيد **أنظر**: المذكرة، ص43–45.

(1) قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003، ص 36.

(2) نفسه، ص 37.

(3) محمد كامل ظاهر، **الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر**، دار البيروني للطباعة والنشر، [د.م]، [د.ت]، ص 92.

- **السلطان سليم الثالث (1792م-1808م):**

هو سليم الثالث ابن مصطفى الثالث، ولد عام 1762م، جلس على عرش الحكم سنة 1203هـ، عمد هذا السلطان إلى عدة إصلاحات منها تنظيم الجيش والجنود، وتقوية المعاقل وتعزيز المالية، في عهده خاضت الدولة العثمانية عدة حروب مع روسيا والنمسا، سقطت على إثرها العديد من المدن والقلاع العثمانية.[1] وربما كان هذا هو السبب الذي وجه أنظاره نحو الإصلاحات.

وقد ظهرت خلال عصره أو فترة حكمه عدة إصلاحات خاصة على المستوى الداخلي، وتمثلت أساسا في إصلاحات عسكرية وبحرية، حيث عيّن قادة أكفاء على مستوى قيادة البحرية، واهتم بإصلاح الثغور وإنشاء العديد من المراكب الحربية على شاكلة المراكب الفرنسية والإنجليزية، واستحضر العديد من مهارات المهندسين من السويد وفرنسا لصنع المدافع الحربية وبالتالي نلاحظ أن مجمل إصلاحاته تمثلت أساسا في إصلاح أمور الجيش في وقت كانت فيه الدولة العثمانية في أمس الحاجة إلى هذه الإصلاحات،[2] إلا أنه لقي معارضة خاصة من طرف الإنكشارية فتم خلعه على أيديهم.

- **السلطان محمود الثاني (1808م-1839م):**

اعتلى السلطان محمود الثاني العرش وعمره 23 سنة، وكان تلميذ لابن عمه سليم الثالث حاملاً لأفكاره واستفاد من جميع أخطائه، كما يعتبره البعض مؤسس تركيا الحديثة.[3]

استأنف الإصلاحات العسكرية فشكل جيشا حديثا سنة 1826م، وفق الأسلوب الأوروبي أسماه العساكر المحمدية المنصورة ثم أصدر أمراً بإلغاء نظام الإنكشارية **بفرمان**[*]سلطاني سنة 1826م، وبالقضاء على الإنكشارية شكل بداية خطة شاملة

---

(1) عزتلو يوسف بك آصاف، **تاريخ سلاطين بني عثمان: من أول نشأتهم حتى الآن**، تقديم: محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 112-113.

(2) محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1971م، ص 370-371.

(3) يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج1، تر: عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح: محمود الأنصاري، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إسطنبول، 1990، ص 644.

(*)**فرمان:** كلمة فارسية الأصل بمعنى أمر: **أنظر:** جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص 25.

للإصلاح، حيث امتدت عجلة الإصلاحات إلى جوانب أخرى في مقدمتها طريقة حكم وإدارة الإيالات، حيث كانت هذه الطريقة تقوم على الحكم المباشر للإيالة من العاصمة[1].

كما امتد الإصلاح في عهده إلى إصلاح خص به الموظفين الإداريين من خلال تلقينهم الأساليب الأوروبية الحديثة، هذا وأسس سنة 1837م لجنة دائمة تخطط للإصلاح تخطيطا شاملا، لكنه توفي قبل أن ينهي مشروع الإصلاح، إلا فيما يخص تنظيم الجند تنظيم جيدا.[2]

وللتأكيد على أهمية السلطان محمود الثاني في الإصلاحات، أكد الباحثون على أن البرامج التي وضعها هذا السلطان قد سار على نهجها كافة المصلحين من بعده.[3]

السلطان عبد المجيد الأول:

ولد السلطان عبد المجيد الأول سنة 1822م، تولى السلطة وعمره سبعة عشر سنة، وقد قام بعدة إصلاحات داخلية وخاض عدة حروب خارجية، اما الإصلاحات الداخلية فقد حاول مجاراة الدول الأوربية في التمدن والعمران، ومن أهم إصلاحاته خط "كلخانة" الشهير والذي يشتمل على عدة مواد إصلاحية وهو ما سنبينه فيما هو قادم من الفصول في هذه الدراسة، كما اهتم السلطان عبد المجيد كسابقيه من السلاطين بإصلاح الجندية ووضع عدة قوانين لتسيير الجانب العسكري، وبرز في عهده ما عرف" بالإصلاحات الخيرية" التي نظم من خلالها أمور الأهالي وملف الطوائف.[4] وتوفي السلطان عبد المجيد الأول في 25 جوان1861م، وكان عمره حين قضى حوالي اثنين وعشرين سنة تقريبا[5]

- **السلطان عبد الحميد الثاني:**

تسلم السلطان عبد الحميد الثاني مقاليد الحكم في الدولة العثمانية في 06 سبتمبر 1876م[6]، في مرحلة حرجة من تاريخ الدولة العثمانية، وقد واجهت السلطان عبد الحميد

---

(1) مرجع نفسه، ص 26.

(2) عبد العزيز نوار، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت)، ص 180

(3) أحمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1986، ص 198.

(4) محمد فريد بك المحامي، مصدر سابق، ص480-484.

(5) يلماز أوزتونا، مرجع سابق، ص 62.

(6) حسان علي حلاف، **دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش(1908-1909)**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، [د.ت]، ص07.

صعوبات في السنوات الأولى من حكمه خاصة من طرف الإصلاحيين، إلا أنه كان يدرك حاجة الدولة للإصلاح ورفض التدخل الأجنبي في شؤون بلاده الداخلية، حيث كان يرى: "**أن الأمور القيمة يجب أن تكون طبيعية وأن تأتي من الداخل وحسب الحاجة إليها، لا أن تأتي على شكل تطعيم من الخارج**".[1]

كما أخذ السلطان عبد الحميد الثاني بأسباب بناء الدولة، حيث أنشأ المدارس والمعاهد ومؤسسات المياه وغرف للصناعة والزراعة والتجارة وأقام البلديات ومد خطوط البريد وسكك الحديد، وأعاد بناء الجيش على أسس سليمة[2]، وتبنى سياسة الجامعة الإسلامية والتي تهدف إلى توحيد المسلمين، كما حاول إصلاح الإيالات العربية وبالرغم من جديته في الإصلاح ومؤهلاته الشخصية فإن محاولته جاءت متأخرة رغم مكوثه في الحكم أكثر من ثلاثين سنة (1876م-1909)، قبل الإطاحة به من طرف رجال **جمعية الاتحاد والترقي**[*]، فحاول بكل الطرق إصلاح ما أفسده الزمن على مدى قرون.

- **الصدر الأعظم[**] مصطفى رشيد باشا:**

يعد من رواد الإصلاح في الدولة العثمانية، تولى منصب الصدر الأعظم وعمل سفيرا قبل ذلك للدولة العثمانية بلندن ثم تولى منصب الشؤون الخارجية، ولما رآه من ضعف مس الدولة اقتنع بضرورة تطوير من جانب الحكومة وجعلها شبيهة من النمط الأوروبي الدستوري، كما كان له دور كبير في إدخال الإصلاح والتغريب إلى الإمبراطورية، وقد ساعده في ذلك عمله كسفير بالدول الأوروبية، وكذا إلمامه بسياسات الدول العظمى، فأصبح

---

[1] السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية (1891-1908)**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص 11.

[2] أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 242.

[*] **جمعية الاتحاد والترقي:** هيمنت هذه الجمعية على قرارات السلطة العثمانية في الفترة الممتدة ما بين (1908م-1918م)، وكان للاتحاديين دور كبير في ادخال الأفكار الغربية وتكريس مبدأ العلمنة وذلك لتشبع أعضائها بالفكر الأوربي الحديث، ولعبوا دورا كبيرا في أسقاط السلطان عبد الحميد ومن بعده الدولة العثمانية.**أنظر:** نادية ياسين عبد، **الاتحاديون: دراسة تأريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية (أواخر القرن التاسع عشر-1908)**، تقديم: هاشم صالح التكريتي، ط1، دمشق، 2014، ص 9-10.

[**] **الصدر الأعظم:** استحدث منصب الصدر الأعظم – رئيس الوزراء في وقتنا الحالي-بقصد تصريف القضايا اليومية للدولة، كان لهذا الدور شأن كبير إذ كان ينوب عن السلطان اثناء قيامه بحملات الفتوحات، وكانت له سلطات واسعة للقيام بواجبات ومقتضيات العمل، **أنظر:** عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج2، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1983، ص 560-559.

من دعاة الإصلاح على النمط الغربي، ومن بين اهم آثاره الإصلاحية عدة إنجازات مست الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتعليمية، أهمها إصدار مرسوم "كلخانة" 1839م، وقانون اصلاح التعليم 1846م، وقانون الإصلاح التجاري1850م، لكنه تلقى معارضة شديدة لأسلوبه التغريبي، وعزل من منصبه الصدارة العظمى سنة 1852م.[1]

- **الصدر الأعظم عالي باشا:**

يعتبر عالي باشا من أبرز رجال الإصلاح والمؤمنين به، عمل على إصلاح الدولة العثمانية[2]، سواء كان في منصب الصدارة العظمى ام في غيرها من مناصب الدولة الكبرى، عين سنة 1854م رئيسا "لمجلس أعلى للتنظيمات"، ثم في الصدارة العظمى[3]، عمل عالي باشا على تسوية جميع المسائل الداخلية للدولة لسداد رأييه، ووقف في وجه السفراء لتدخلهم في أمور الدولة، وكان له الفضل في حل العديد من المشاكل الداخلية بالولايات العثمانية، ومن أعماله الإصلاحية أيضا مساهمته في إصدار "خط شريف الهاميوني" سنة 1856م، توفي سنة 1871م[4]

- **الصدر الأعظم فؤاد باشا.**

ولاه السلطان عبد العزيز الثاني منصب الصدر الأعظم سنة 1861م، بذل جهدا كبيرا في إصلاح أوضاع الدولة العثمانية المالية والإدارية، حيث قاربت الدولة على الإفلاس في هذه الفترة بسبب تزايد الديون، إضافة إلى اقناع السلطان بإصدار فرمان عالي يقضي بإصلاح مالية الدولة، وإصلاح الميزانية السنوية لإرادات ومصروفات الدولة[5] أما إصلاحاته الإدارية فتمثلت بمساهمته في إصدار قانون الولايات [*]1864م، وربطها مباشرة بالحكومة المركزية،

---

(1) غانية بعيو، **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية: الشام والعراق نموذجا (1839-1876)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص87-88.

(2) سيد محمد السيد، **دراسات في التاريخ العثماني**، دار الصحوة للتوزيع والنشر، القاهرة، 1996، ص 270

(3) عبد العزيز سليمان نوار، **تاريخ العراق من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا**، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1968، ص 561.

(4) سيد محمد السيد، المرجع السابق، ص 273-272.

(5) محمد فريد بك المحامي، مصدر سابق، ص 540.

(*) **قانون الولايات 1864** م: نظام خاص بإعادة تنظيم الولايات العثمانية على النمط الفرنسي، ويعين كل منها والي، وصلاحيات واسعة ومجالس استشارية وأخرى عامة للولاية، كان القصد منها إشراك السكان في بحث المسائل الخاصة بولاياتهم. **أنظر:** غانية بعيو، مرجع سابق، ص 91.

وبفعل استمرار الأزمة المالية نجح بعض أصحاب الغايات لدى السلطان، وقام الأخير بعزله من منصبه سنة 1866م، توفي سنة1869م.[1]

- **الصدر الأعظم مدحت باشا.**

ولد مدحت باشا بإسطنبول سنة 1822م، عمل في عدة مناصب حكومية واستطاع التعرف على أحوال الولايات العثمانية، خاصة بعد توليه على سوريا والعراق، كما تدرج في الوظائف الحكومية حتى أصبح سنة 1850م على رأس الصدارة العظمى[2]، كما استطاع من خلالها عمل الكثير من الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والعلمية والأمنية[3]،

تمتع مدحت باشا باحترام الدول الأوربية له لقدرته الفائقة على العمل الإداري داخل مؤسسات الدولة العثمانية، والمطالبين بإيجاد دستور للبلاد، أطلقت عليه ألقاب كثيرة منها أبو الإصلاح، وأبو الاحرار، وغيرها من الألقاب، ووصلت قوة مدحت باشا الى عزل السلاطين بمساعدة الدول الاوربية سيما بريطانيا[4]، ففي عام 1876م امر السلطان عبد العزيز واتهم بقتله[5]، وبعد تولي السلطان عبد الحميد الثاني الذي جلس على العرش خلفا للسلطان مراد الخامس[*] وقف في وجه مدحت باشا وانصاره وقام بعزله سنة 1878م، وتوفي بعدها ب 03 سنوات.

- **خير الدين التونسي.**

---

(1) نفسه، ص 92.

(2) كاظم حسن الجاسم الأسدي، «**مدحت باشا واليا على سوريا (1878-1880)**»، مجلة جامعة كربلاء العلمية، ج7، ع2، 2009، ص 285.

(3) غانية بعيو، مرجع سابق، ص94.

(4) ماري ملز باتريك، **سلاطين بني عثمان الخمسة**، تر: حنا غصن وآخرون، دار الكتاب العربي، بيروت، 1932، ص 73.

(5) عبد الله أحمد أمين، «**السلطان عبد الحميد طاغية وليس خليفة**»، مجلة العربي، ع178، الكويت، 1973، ص 53.

(*) مراد الخامس : تولى السلطة بعد خلع السلطان عبد العزيز سنة 1876م، كان السلطان على جانب كبير ممن الذكاء والثقافة التركية والغربية، زار أوروبا 1867م، وكان يلتقي ببعض الأوروبيين في الأستانة ويراسل بعضهم الآخر، انخرط بسلك الماسونية وكان على اتصال بنامق كمال، ويحتمل أنه على اتصال بغيره من الشباب العثمانيين كان يميل إلى الليبرالية والدستور وإصلاح التعليم وطبعه بالعلمانية ساق تحديد حريته وزاد عنه هذا الاضطراب العقلي حين علمه بنبأ بوفاة السلطان عبد العزيز الثاني وحينئذ خلع مراد وتولى أخيه عبد الحميد السلطة **أنظر**: أحمد مصطفى عبد الرحيم: مرجع السابق، ص 232.

يعد الصدر الأعظم العثماني "خير الدين التونسي" من أبرز الشخصيات العثمانية في القرن التاسع عشر. عمل في منصب الصدر الأعظم بعهد السلطان عبد الحميد الثاني خلال فترة ما بين 1878م و1879م. [1]

ولد خير الدين التونسي، أو خير الدين باشا، وهو أحد رموز الإصلاح بالبلاد التونسية عام 1820 في قرية بجبال القوقاز. وتوفي والده في إحدى المعارك العثمانية ضد روسيا، وأسر وهو طفل وبيع في إسطنبول وفي عام 1837م اشتراه والي تونس "أحمد باشا" من سيده وأخذه إلى قصره في تونس وهو في السابعة عشر من عمره، وتمكن خير الدين باشا من تعلم الفنون العسكرية والسياسية والتاريخ، كما تعلم ثقافة واللغة الفرنسية جيد، تولى خير الدين باشا عددًا من المناصب الرفيعة في حياته.

وفي عام 1852 سافر إلى باريس وحصل على الجنسية الفرنسية وبقي هناك أربع سنوات، وبعد عودته تم تعيينه وزيرا للحبر وقام بعدد من الإصلاحات ومن أهمها؛ تجديد ميناء حلق الوادي وتنظيم إدارة العليم والصحة والاقتصاد وضبط القوانين مع الدول الأجنبية للحفاظ على الأراضي التونسية.أنشأ خير الدين باشا في عام 1861 مجلس الشورى التونسي المكون من ستين عضوا، وأصبح رئيسا له، وفي عام 1862 بسبب ازدياد فساد الوضع السياسي في البلاد نتيجة سوء تصرف المسؤولين، قدم خير الدين باشا استقالته من جميع مناصبه،[2] انقطع عن وظائف الدولة حتى عام 1869م، ومنذ عام 1869م عاش خير الدين باشا بعيدا عن السياسة، وفي هذه الفترة ألف كتابا تحت اسم "أقوم المسالك في معرفة الممالك"، وطبع هذا الكتاب في مطبعة في تونس. وذكر فيه سبل الإصلاح وطرقه وحال الدول الأوربية ودعا إلى الإصلاح على أساسها.[3]

وفي عام 1870 عاد خير الدين باشا إلى ساحة السياسة، وتولى منصب رئاسة الوزراء وقام بالكثير من الإصلاحات، ومنها أنه أنشأ أول محجر صحي في تونس، كما قام

---

(1) خير الدين الزركلي، **الأعلام**، ج2، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، ص327.

(2) أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي، بيروت، [د.ت]، ص147-155.

(3) خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، مطبعة تونس، تونس، 1281هـ، ص36-72.

بتوزيع أراضي الدولة التونسية على الفلاحين، وشجعهم على زراعة الزيتون والنخل.قدم خير الدين باشا إلى إسطنبول في عام 1878م، وطلب السلطان عبد الحميد الثاني الاستفادة من جهوده في الإصلاح وعينه صدرًا أعظم، ولكن في عام 1879م استقال باشا من منصبه، وتوفي عام 1890م.[1]

المبحث الثالث: خصائص الإصلاحات العثمانية.

تميزت الإصلاحات العثمانية بعدة خصائص يمكن إبرازها على النحو الآتي:

تأثرها بأحداث الثورة الفرنسية 1789م ومؤثراتها التي اخترقت الحواجز السياسية والدينية للمجتمعات الأوروبية، وقد اعتمد العثمانيون على المدربين والخبراء الفرنسيين في مختلف المجالات، وانتشرت الثقافة الفرنسية وصدرت صحف باللغة الفرنسية، فكان لابد أن يتأثر المجتمع العثماني بأفكار هذه الثورة، لاسيما المبادئ المعبرة عن الحرية والإخاء والمساواة، فضلا عن لائحة حقوق الإنسان التي أصدرتها الجمعية الوطنية للثورة الفرنسية.[2] ومن أمثلة ذلك ما جاء في مرسوم خط كلخانة: "...**بمقتضى الحكم الشرعي لجميع أهالي ممالكنا المدروسة على نفوسهم واعراضهم وناموسهم...وتكثير أعضاء نجلس الاحكام بقدر اللزوم...ويتكلم الجميع بحرية غير متأخرين عن إبداء آرائهم ويتذاكروا القوانين المقتضية فيما يخص هذه الأمنية على الأنفس والأموال...** "[3] وهذا فيه إشارة الى التأثر بالقانون الذي تضمنه اعلان الحقوق الانسان للثورة الفرنسية.

وما ميز هذه الإصلاحات انها لم تستمد مصدريتها من الشريعة الإسلامية، بل اعتمدت على تشريع وضعي مستوحى من التجربة الدستورية الاوربية، وقد احتوت على أولى خطوات فصل الدين عن الدولة وإرساء النظام العلماني فالملاحظ ان هذه التنظيمات

---

[1] أحمد أمين، مرجع سابق، ص 183.

[2] محمد عصفور سلمان الأموي، **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي(1839-1908)**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه بفلسفة التأريخ، جامعة بغداد،2005، ص21.

[3] محمد مخزوم، **أزمة الفكر ومشكلة السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة**، معهد الانماء العربي، بيروت، 1986، ص35.

والإصلاحات قد فتحت الطريق امام الغربيين من تجار ومبشرين لإلحاق المجتمع العثماني بالقوانين الأوربية.[1]

ومن خصائص هذه الإصلاحات كذلك انها توجهت إلى إصلاح وتغيير الادرة المالية والنظام الضريبي، وهما في الواقع جوهر الازمة في بدايتها، اذ شحت ثروات الإمبراطورية، وحرمت من التجارة الشرقية مما أضعف سوقها الداخلية، ثم توجهت هذه الإصلاحات الى الجانب العسكري والتوجه للأخذ بالنظم الأوربية[2]، من التدريب والتنظيم وصولا الى انهاء الأنظمة القديمة ممثلة في مؤسسة الإنكشارية سنة 1826م.[3]

إضافة الى تميز هذه الإصلاحات بخاصية أخرى هي انها لا تعود للسلطان فقط، بل تدخل وشارك فيها إضافة الى السلاطين والصدور العظام وشيوخ الإسلام والوزراء (صدور كرام)، كما شارك الشعب في ابداء رأييه في الإصلاحات وإدارة الدولة من خلال مختلف المجالس النيابية والعامة.[4]

---

[1] غانية بعيو، مرجع سابق، ص95.

[2] قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص41-42.

[3] أحمد آق كوندر وسعيد أوزتورك، **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، إسطنبول، 2008، ص 402.

[4] نفسه، ص401.

الفصل الأول: التحديات الداخلية والخارجية المؤدية للإصلاحات العثمانية.

- المبحث الأول: الميدان السياسي والإداري.
- المبحث الثاني: الميدان الاقتصادي.
- المبحث الثالث: الميدان الديني والثقافي.
- المبحث الرابع: الميدان العسكري.
- المبحث الخامس: الميدان الخارجي.

الفصل الأول: التحديات الداخلية والخارجية المؤدية للإصلاحات العثمانية.

لقد أشار معظم المؤرخين أن من مسببات التوجه للإصلاح والتنظيمات التي قامت بها الدولة العثمانية اختلفت وتنوعت مجالاتها ومشاربها، ويمكن إبراز حاجة الدولة لهذه الإصلاحات من خلال ما يلي:

المبحث الأول: الميدان السياسي والإداري.

لعب العامل السياسي والحالة الإدارية التي ميزت الدولة العثمانية خلال القرنيين السابقين للإصلاح (ق17م/ق18م)، دورا مهما في دفع الدولة دفعا نحو الإصلاحات أو التنظيمات الإصلاحية.

مثلت حالة الضعف التي بدأت تظهر مع وفاة السلطان سليمان القانوني، إحدى أهم العوامل التي أدت إلى الإصلاح، حيث أبطل هذا الأخير قاعدة مهمة جدا في السياسة العثمانية، وهي عدم خروج السلطان على رأس الجيش وصارت الجيوش تخرج تحت إمرة قائدها العام[1]، مما أسفر عن ضعف ميز أعلى هرم السلطة، وذلك من خلال اعتكاف السلاطين في قصورهم، وغرقهم في ملذاتهم إلى درجة أن التاريخ العثماني عرف سلاطين أطلق "**عليهم السلاطين الذين لا يراهم أحد**"، لأنهم كانوا لا يبرحون القصور وأجنحة الحريم، وهو الامر الذي أدى إلى فقدان السلطان لهيبته داخليا وخارجيا.[2]

وعن الأوضاع السياسية دائما والأسباب التي أدت إلى الإصلاح السياسي هو عدم وجود قاعدة ثابتة لتولية السلاطين عرش الدولة وعدم وجود نصوص يعتمدون عليها في تولية الحكام، فقد كانوا آخذين بمبدأ الاستخلاف وليس الشورى–هذا ما سيؤدي إلى الإصلاح

---

[1] عمر الاسكندري وسليم حسن، **تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر**، ط2، دار مدبولي، القاهرة، 1996، ص35–36.

[2] محمد فريد بك المحامي، مصدر سابق، ص 250.

من خلال النظام الدستوري فيما بعد–وهو الإمر الذي أدى أوجد خلافات داخلية نظرا لكثرة المتصارعين على السلطة، هذا الضعف السياسي أدى إلى تدخل أطراف مختلفة في تعيين وخلع السلاطين.[1]

كما ترتب عن سيرورة الانهيار والتفكك لمركز السلطان تمكن الحاشية من حجاب وحريم، وعبيد القصر من انتزاع أدوار سياسية متعاظمة، وهو ما كان سببا في ضمور وتآكل مركز السلطان، حيث توسعت طموحات هذه الفئات من خلال سعيها الدؤوب لممارسة أدوار كبيرة وصلت للتمسك بمناصب أساسية في مقاليد السلطة، وذلك ما يعبر عن الابعاد الاحتلالية التي تحكم بنية السلطة ككل.[2]

إضافة إلى حالة الفساد على مستوى السلطة، فقد مس كذلك مختلف مناصب الدولة العليا، حيث أصبح تولي هذه المناصب ليس لمن يستحقها وإنما لمن يدفع أكثر[3]، وذلك انطلاقا مما رسخته السلطة نفسها من معطيات أدت الى تدني سمعتها الرئيسية، وكذا مستوى البنية الداخلية لمؤسسات السلطة، حيث يلحظ انحصار معايير الالتزام والكفاءة والخبرة لصالح معايير الفساد والمحسوبية والجهالة[4]، وإن ظهر هذا التفسخ والانحلال على مستوى السلطة إلا أن معالمه بدأت بالظهور بداية على مستوى الولايات العثمانية، ثم تنتقل مفاعله تدريجيا إلى مركز السلطة وفي إسطنبول.[5]

---

(1) ألبيرت هوبر ليبر، **إدارة الإمبراطورية العثمانية في عهد القانوني**، دار النشر سورج، إسطنبول، 1987، ص 94–95.

(2) حسن الضيقة، **الدولة العثمانية الثقافة والمجتمع والسلطة**، دار المنتخب العربي، بيروت، 1997، ص 134–137.

(3) أماني بنت جعفر بن صالح المغازي، **دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية**، دار القاهرة، القاهرة، 2007، ص156.

(4) حسن الضيقة، المرجع السابق، ص 82.

(5)Robert montrane , **l'Empire, ottoman(du xvi au xviii), variorums Roprints**, London, 1984, p319–333.

ومما يبرز حالة الصراع على مستوى السلطة والمناصب الحساسة في الدولة العثمانية، فمثلا خلال القرن السابع عشر ميلادي وفي عهد السلطان إبراهيم الأول(*)، وبرز هذا الصراع بشكل واضح وذلك من خلال بروز نفوذ شخصيات الحريم والسلطانات الوالدات [1]، حيث نلاحظ انه بعد اعدام الصدر الأعظم مصطفى باشا كمنكش أي خلال الفترة (1644م-1656م)، تعاقب 18 رجلا على منصب الصدر الأعظم، حيث أعدم 4 منهم وتنحية 11 آخرين من مناصبهم، وتنحي 2 من تلقاء نفسيهما وموت واحد ميتة طبيعية، ويظهر كذلك التعاقب الريع نفسه في الوظائف العليا الأخرى كوظيفة شيخ الإسلام(**)(12 رجلا خلال نفس الفترة) ومنصب الباش-دفتردار(***)، (23 رجلا في الفترة نفسها) وهي نفس النتيجة التي آل إليها حكام الولايات، حيث أنه بسبب مدة البقاء في الوظيفة في الأغلب محدودة، أو بسبب الأهواء أو أشكال النفوذ الممارسة من طرف الريم أو بيئته، فإن كل مسؤول كان يبحث عن انتزاع المغانم من المنصب الذي يشغله[2]، وهذا يعتبر مثالا عن

(*) **السلطان إبراهيم الأول:** هو ابن السلطان أحمد الأول، ولد يوم 04 نوفمبر 1615م، من أهم أعماله فتح جزيرة كريت، وبسبب محاولته القضاء على الإنكشارية تم عزله وتولية ابنه محمد الرابع خلفا له، وكان ذلك يوم 08 أوت 1648م، بعدها تم قتله من طرف الإنكشارية، ودامت مدة حكمة 8 سنوات. **أنظر:** محمد فريد بك المحامي، مصدرسابق، ص287-288.

[1] روبرت منتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، ج1، دار الفكر للنشر والدراسات والتوزيع، القاهرة، 1993، ص 358.

(**) **شيخ الإسلام:** يعتبر الشخصية الثالثة في الدولة من حيث الأهمية، وكان له عبر مركزه تأثير كبير فيها، وكانت له الكلمة الأخيرة في القضايا الحقوقية والدينية، وله كذلك عبر فتواه أن يقرر في أمور الإصلاحات والتغييرات الحكومية، وكذا شرعية الانتفاضات في الدولة وبطلانها، وحتى الإفتاء فيمن يستحق السلطة، كما يعود له حق تعيين طبقة العلماء على رأس المؤسسات الدينية في الدولة. **أنظر:** أكرم كيدو، **مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية**، تر: هاشم الأيوبي، منشورات جروس برس، لبنان، 1992، ص 7-8.

(***) **الباش-دفتردار:** لغويا هو صاحب الدفتر أو حافظ السجلات، وتعني أيضا كبير المحاسبين، ووردت في قانون محمد الفاتح بمعنى وكيل مالي، وكان يرأس الديوان الدفتري الذي كانت أهم اختصاصاته الإشراف المالي وتحصيل الضرائب. **أنظر:** مصطفى بركات، **الألقاب والوظائف العثمانية**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص117-121.

[2] روبيرت منتران، المرجع السابق، ص 359.

حالة الانحلال والانحطاط الذي حل بالدول العثمانية في الفترة الأخيرة من عمرها، خاصة على المستوى السياسي والإداري ومختلف وظائف الدولة.

إضافة إلى هذا الضعف والفساد على مستوى الهيئات العليا في الدولة العثمانية، فقد ظهر ضعف على مستوى الهيئات الإدارية في الإمبراطورية، وهو الأمر الذي أدى اشتداد حركات التمرد والثورة داخل الولايات العثمانية، هذه التمردات التي استفحل أمرها خلال القرن18م، بعد اختلال التوازن الذي كانت قوانين السلطان القانوني قد عملت على تحقيقه، كما أشرنا سابقا[1]، هذا الاختلال تجسد في فقدان الحكومة المركزية سلطتها على الأقاليم، واحتدام الصراع بينها وبين العصبيات المحلية الثائرة، زيادة عن اعمال النهب والتمرد على السلطة من جانب القبائل البدوية، وتطلع الفعالية المحلية والأعيان من الأسر المتنفذة والاقطاعيين، لاسيما في الولايات العربية لنيل الاستقلال والانفراد بالحكم في مناطقها[2]

ومما يميز الإدارة العثمانية أيضا هو عدم مواكبتها للتطورات التي حدثت في العالم المحيط بها، حيث بقيت في جمود وسكن.[3]

كل هذا الضعف والوهن والتأخر في الهياكل السياسية والإدارية سيكون دافعا أساسيا للتوجه والمطالبة بالإصلاح.

المبحث الثاني: الميدان الاقتصادي.

زيادة عن الأوضاع السياسية المتدهورة التي شهدتها الدولة العثمانية قبيل عهد الإصلاحات، فإن الوضع الاقتصادي شهد هو الآخر انتكاسا كبيرا (الأمر الذي دفع بسلاطين الدولة إلى التوجه للإصلاح فيما بعد.)

---

(1) ساطع الحصري، مرجع سابق، ص49.

(2) عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث**، ج1، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص 125-129.

(3) حسن الضيقة، مرجع سابق، ص83.

أما عن حالة الوضع الاقتصادي العثماني فيمكن القول أنه كان سيئا ومضطربا، ويعود سبب ذلك إلى كون البناء الأساسي للنظام الاقتصادي العثماني كان مستمدا من التقاليد العثمانية والبيزنطية والعربية القديمة، والتي لم تطورها الدولة مع التطورات الاقتصادية الأوربية، مما سمح بغزو اقتصادي أوربي للسوق المحلية العثمانية.[1]

ورغم كون الدولة العثمانية دولة زراعية، إلا أن مساهمتها في تطوير مجالها الزراعي كان ضعيفا، فبالإضافة لتقهقر الزراعة قد قابله تدهور في الصناعة والتجارة مما أدى إلى انكماش الموارد المالية للإمبراطورية، وإنزال الضرر بالطبقات العثمانية المنتجة.[2]

وبما أن الإمبراطورية العثمانية كانت تمثل كيانا جغرافيا وبشريا وسياسيا واقتصاديا هائلا، فإنها مثلت كذلك منتجا ومستهلكا من بين أكبر المنتجين والمستهلكين في العالم، إلا أن هذا الإنتاج ميز في جميع مجالاته بطابع جد محلي[3]، ولعب كذلك التغير الذي طرأ على الطريق التجاري التقليدي يمر في البلاد العثمانية، الى طريق رأس الرجاء الصالح، الأمر الذي جعل الإنتاج العثماني يبقى محليا، ما شكل عجزا لدى الدولة العثمانية.[4]

هذا وقد أدت النفقات العسكرية على الحروب مع مختلف القوى الأوربية إلى نتائج مالية وضريبية نتج عنا تخفيضات في قيمة العملة "الأقجة"(*)، وضرائب إضافية ورسوم استثنائية وتخلف عن دفع المرتبات، وسك العملات ذات العيار الرديء، كما أن الحرفيين وصغار التجار كانوا يثورون هم أيضا ضد الحكومة، فالمتطلبات المالية لهذه الأخيرة كانت تنيخ بثقلها على الولايات وسكان المدن وبشكل أكبر على الفلاحين، وهكذا تتداخل

---

(1) قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص14.

(2) ألبيرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة**، ط3، دار النهضة، للطباعة والنشر، بيروت، 1977، ص53.

(3) روبيرت منتران، مرجع سابق، ص380.

(4) نفسه، ص 392.

(*) **الأقجة:** وحدة نقد تركية، ضربت لأول مرة في عهد السلطان أورخان سنة 1328م، وتزن ربع مثقال(4.22غ)، **أنظر:** هنتس فالتر، **المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري**، تر: كامل العسلي، ط2، منشورات الجامعة الأردنية، الأردن، 1970، ص 77.

المشكلات الاقتصادية مع المشكلات الاجتماعية،[1] وهنا تظهر التمردات والمعارضة للحكومة، وهو الأمر نفسه الذي نجده في الولايات العثمانية، كما انتشر النظام الاقطاعي في ولايات الدولة، وبرزت الارستقراطية[*]المحلية، هذه الأخيرة التي لم يستطع الفلاحون الصغار مواجهتها، ويجدون أنفسهم مضطرين إلى التنازل عن أراضيهم، الأمر الذي أدى إلى تطور حركات التمرد والتي تأخذ في غالبيتها طابع اجتماعي ملحوظ.[2]

ومما زاد في تأخر الاقتصاد العثماني أن الحكومة كانت تقصر إيرادات انفاقها على الجيش والبلاط والجهاز الإداري، ولم تكن تخصص شيئا للصرف على إنعاش الوضع الاقتصادي، بل إن الولاة والموظفين اهتموا باختلاس أموال الولاة والاستحواذ على المبالغ المخصصة للإعمار والإصلاح.[3]

تولد عن سوء الأوضاع الاقتصادية أزمات مالية ونقدية حادة في الدولة العثمانية، والتي لم تكن وليدة القرن 18م، بل بدأت منذ منتصف القرن 16م، وتطورت واشتد أمرها في القرون اللاحقة[4]، وما ميز ضعف الدولة العثمانية اقتصاديا هو العجز المالي، واضطرار الدولة للاستدانة من الخارج، هذه الاستدانة التي ظهرت في القرن 18م بسبب الامتيازات الخارجية خاصة.[5]

---

[1] روبيرت منتران، مرجع سابق، ص 380.

[*] **الارستقراطية:** كلمة مركبة من جزأين يونانيتين، وتعني الفاضل أو الجيد، وتعني القوة والسلطة، استعملت للدلالة على قيادة أشخاص لدولة أو مجموعة مميزين في المولد أو الدين أو الموهبة أو العرق، فالأرستقراطية هي حكم الأقلية الفضلى، ولكل ميدان أرستقراطيته، **أنظر:** شفيق غربال، **الموسوعة العربية**، مج1، ص 875.

[2] روبيرت منتران، مرجع سابق، ص392.

[3] محمد عصفور سلمان الأموي، مرجع سابق، ص15.

[4] قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص68-69.

[5] ياسر بن عبد العزيز قاري، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة أم القرى، مكة، 2001، ص13.

المبحث الثالث: الميدان الديني والثقافي.

شكل الإسلام منذ بداية الدولة العثمانية أيديولوجية دينية وسياسية في آن واحد، ولعب دورا أساسيا في التكوين التاريخي للسلطنة، وحرص السلاطين العثمانيين على صبغ دولتهم بالمظهر الديني، ونظرت شعوب السلطنة إلى الدولة العثمانية على أنها دولة الإسلام وقد استغل السلاطين العثمانيين هذه النزعة الدينية، وعملوا على تأجيجها وتسخيرها في سبيل الحصول على الولاء الديني السياسي.[1]

في إطار العلاقة بين الدولة والمجتمع لعبت الهيئة الإسلامية الممثلة في شيخ الإسلام وكبار العلماء والوعاظ والأئمة حلقة الاتصال، من خلال تقديمها الغطاء الشرعي لما تمارسه السلطة الحاكمة من ممارسات، وما تصدره من قوانين، حيث تبوأت الهيئة الإسلامية مركزا سياسيا تزامن مع ضعف سلطة السلاطين العثمانيين منذ نهاية القرن 17م، ما أفسح المجال لظهور أرستقراطية من العلماء عملت على تدعيم نفوذها في القرن التالي، هذا الأمر أدى بدوره إلى انخراط الهيئة الإسلامية داخل الهيئة الحاكمة عبر تحالفاتها السياسية والعسكرية، وذلك بعدم أصبحت جزءا من مراكز القوى داخل السلطنة.[2]

ومما ميز هذه الفترة(القرن17م/18م)، أن العلماء توجهوا إلى عدم الاعتراف بالتطورات التي تحيط بهم، إذ غلبوا ثقافتهم التقليدية على التطور الغربي ومن هذا المنظور تمكن العلماء إلى حد كبير من إبقاء المجتمع العثماني، الإسلامي بعيدا عن المؤثرات الخارجية الفكرية أساسا حيث كانوا يدعمون أجهزتهم الدينية وبقيت الوظائف العليا مثل: وظائف الإفتاء والخطابة ونقابة الأشراف، ومثلت العائلات العلمية دور الوجاهة المدنية باستحواذها على قيم العلم والشريعة والنسب، كما رسخت هذه الاسر العلمية الدينية جذورها وتوسعت ثرواتها بتوليها على الأوقاف والحصول على الملكيات والأراضي الزراعية وتعاطيها

---

[1] أكرم كيدو، مرجع سابق، ص121-122.

[2] ساطع الحصري، مرجع سابق، ص49.

أعمال التجارة[1]، وعندما أخذت رياح الإصلاح والتحديث تعصف بالسلطنة منذ عصري السلطانيين سليم الثالث (1789م-1807)، ومحمود الثاني(1808م-1839م) لم يستطع العلماء التصدي لهذه الهجمة بجبهة موحدة، فارتباط كبارهم بالسلطة ورغبتهم في المحافظة على امتيازاتهم جعلهم ينحنون لمشيئة الدولة ، في حين عارضت طبقة أخرى من العلماء هذه الإصلاحات واعتبروها بدعة غير شرعية، وتقليدا للكفرة.[2]

إن سياق تفكك وتفسخ الهيئة الإسلامية أحالها من مركز مقوم وموجه لسياسات السلطة إلى احدى أهم نقاط ضعفها القاتلة، وهو الأمر الذي جعل منها موضوعا ينبغي إصلاحه، والتصدي لسلبياته المختلفة، فقد جاء في الرسالة الإصلاحية لقوجي بيك الموجهة إلى السلطان مراد الرابع عام 1630م جملة عن وضعية الاختلال الذي مس هذه الهيئة وقد جاء في هذه الرسالة:" **...حسب القوانين في زمن السلاطين الأسلاف كان منصب المفتي... يتم اختاره من بين الأشخاص الأكثر علما والاشد إيمانا بالله...وكان المفتون مصدرا للعلم لا يخفون الحقيقة على السلاطين...ولكن العلم انطفأ حاليا والقوانين قلبت...فمنصب المفتي قد أعطي لأناس ليست لهم الكفاءة...وكذلك الأمر بالنسبة لقضاة العسكر، وبيع المناصب انتقلت عدواه إلى الملازمين الذين ليسوا إلا كتابا بسطاء، وإلى غيرهم من الأشخاص الذين يصيرون بواسطة المال مدرسين وقضاة..."**[3]

أما القضاء فقد كان يحتل هو الآخر مكانة أساسية لدى الدولة العثمانية منذ نشأتها، حيث أنه كان يمثل الصلة الرئيسية بين السلطة والمجتمع، وحافظ جهاز القضاء على فعاليته متعددة الأوجه طوال المرحلة الممتدة بين نشوء الدولة العثمانية وحتى القرن 16م، لكنه لم يكن بمنأى عن طبيعة التحولات الجارية في بنية السلطة ككل، فقد دخل هذا الجهاز

---

[1] خالد زيادة، «**العلماء وتجربة التنظيمات في القرن التاسع عشر ميلادي**»، مجلة الاجتهاد، ع5، السنة 2، دار الاجتهاد، بيروت، خريف 1989، ص 35.

[2] قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص67.

[3] حسن الضيقة، مرجع سابق، ص49.

منذ القرن 17م في طور الانحلال هو الآخر، وأحالت مؤسسات السلطة المختلفة هذا المركز إلى مادة للبيع والشراء وتدخلات مراكز القوى،[1] وكان من نتائج ذلك أيضا تراجع هذا المركز وتحوله لمركز للإثراء وتراجعت مكانة القاضي.[2]

كما لعبت مؤسسات العلم الأخرى ممثلة في المسجد والزاوية أدوار تشريعية وقضائية وتعليمية على مستوى الدولة، إلا أن هذه المؤسسات عرفت تحولا أساسيا في القرون الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، حيث سعت السلطة إلى تطويعها، والتي سيكون من نتائجها في المرحلة المتأخرة من الدولة انغلاق هذه المؤسسات ودخولها في مرحلة من الجمود والعجز عن استيعاب ما يدور خارج حدودها الداخلية من تغيرات وتحولات سواء ذلك لجهة صلتها بدورة الاجتماع الإسلامي أو لجهة تحديات الوافد الأوروبي.

إضافة إلى العلماء شكل المتصوفة قوة اجتماعية كبيرة ودينية كذلك، حيث تمكنت خلال القرن 18 و19م من أن توسع نفوذها إلى مختلف الفئات مستفيدة من مظاهر الاتجاه الديني للدولة ومن الثقافة الجماهيرية (الجهل والقدرية واعتبار التصوف مظهر من مظاهر الإسلام)، ومن أبرز الطرق الصوفية في الدولة العثمانية الطريقة النقشبندية(*) والبكتاشية(**)

---

(1) نفسه، ص 136.

(2) إيرينا سيميلنسكايا، **البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي، على مشارف العصر الحديث**، دار الفرابي، بيروت، 1989، ص 236.

(*) **الطريقة النقشبندية:** ينسبها أصحابها إلى "أبي بكر الصديق" رضي الله عنه، تعتبر من الطرق الصوفية المعتدلة من خلال دعوتها للالتزام بما جاء في القرآن والسنة، إلا أنها تغلو أحيانا في الارتباط بشيخ الطريقة. **أنظر:** محمد أحمد درنيقة، **الطريقة النقشبندية وأعلامها**، منشورات جريس بيرس، [د.م]، [د.ت]. ص11.

(**) **الطريق البكتاشية:** طريقة صوفية أسسها الحاج بكتاشي ولي في النصف الثاني من القرن الثالث عشر ميلادي، كانت الطريقة التي ينطوي تحتها الإنكشارية. **أنظر:** خليل انالجيك، **تاريخ الدولة العثمانيين من النشوء إلى الانحدار**، تر: محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، 2002، ص335.

وقد لعبت هذه الطرق دورا اجتماعيا وسياسيا ودافعت على الاتجاهات الأصولية المعادية للغرب والتحديث، وذلك بوسائل سلمية وغير سلمية.[1]

إضافة لما سبق ظهور تيار إصلاحي إسلامي الذي دعا إلى إصلاح السلطنة من خلال العودة إلى تراثها وأنظمتها الشرقية، لأن الإقبال على مدنية الغرب كما رأى أصحاب هذا التيار أفقدها هويتها المتميزة وسلخها عن شرقيتها وجردها من عناصر قوتها الحقيقية المتمثلة في الشريعة الإسلامية، وأوقعها في أزمة حضارة بين حضارتها والحضارة الغربية المستوردة، ومن أبرز دعاة الإصلاح الإسلامي أحمد جودت باشا(*) ونامق كمال(**).[2]

شكلت الحالة العامة للميدان الثقافي والديني بكافة أطيافه وكياناته وظروفه خلال القرنين 17 و18م، أبرز العوامل التي ساهمت في التوجه للإصلاحات العثمانية، وكان لها ربما الدور الحاسم في ذلك، من خلال أهميتها على مستوى محوري السلطة والمجتمع.

المبحث الرابع: الميدان العسكري.

تميزت المؤسسة العسكرية عن غيرها من المؤسسات في الدولة العثمانية بكونها ساهمت في تكوين بنى السلطة العثمانية، وكان لهذه المؤسسة خاصة الإنكشارية منها دور كبير بعد فتح القسطنطينية 1453م، وبعدها في القرون اللاحقة تضخم ونما دور هذه المؤسسة الأمر الذي كان من الأسباب الرئيسية في انهيار الدولة العثمانية، وبدأ اختلال

---

(1) حسن الضيقة، مرجع سابق، ص 171.

(*) **أحمد جودت باشا:** (1822-1895م)، مؤرخ تركي من الوزراء، ولد وتعلم في مدينة لوقجة، اشتهر وتقدم في المناصب، فولي منصب الصدارة العظمى، ثم وزارة العدلية، من كتبه "خلاصة البيان في جمع القرآن"، وهو صاحب كتاب "تاريخ جودت" باللغة التركية في اثنا عشر مجلدا. **أنظر:** خير الدين الزركلي، **الأعلام**، ط15، ج1، دار العلم للملايين، بيروت، 2002، ص 102.

(**) **نامق كمال:** (1840-1888م)، ولد في عائلة أرستقراطية، تولى تحرير صحيفة "تصوير أفكار"، هاجر إلى أوروبا عام 1867م، ألف روايات وترجم مؤلفات روسو ومونتيسكيو وفولكي إلى اللغة التركية العثمانية. **أنظر:** محمد عصفور سلمان،«**العثمانيون الجدد أفكارهم الإصلاحية ودور نامق كمال في بلورتها**»، مجلة ديالي، ع29، 2011، ص 19.

(2) أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، دار زهران، عمان، 2011، ص 36.

أمور الدولة أول ما بدأ باختلال نظام الإنكشارية،[1] حيث فقد الجيش كل ما كان له من مزايا، ومع مرور الوقت بدأ الضعف والوهن يغزو صفوفهم، وتحول السلاح الرهيب الذي خاضت به الدولة العثمانية أشد معاركها وأقوى فوحاتها، إلى سلاح موجه ضد سلطة الدولة العثمانية نفسها مما أصابها بالضعف،[2] وظهر ذلك من خلال تلاعب الإنكشارية بتولية السلاطين وعزلهم وكذا بمناصب كبار رجال الدولة وأولهم الصدر الأعظم، حيث كان هذا المنصب يخضع لأهوائهم الشخصية، فعينوا من أرادوا حتى وصل بهم الأمر إلى قتل الصدور العظام وحتى السلاطين.[3]

ولتأثيرهم القوي على السلاطين في ولية العرش، اتبعوا وسيلة الإكثار من الطلبات الخاصة بهم، مما جعل السلطان الجديد يعمل على إرضائهم ومنحهم امتيازات جديدة،[4] وعلى سبيل المثال إذا لم يستمع السلطان لرغباتهم يشعلون النار في جزء من العاصمة حتى يخرج لهم السلطان لسماع رغباتهم في هذا الوقت تكون النار قد أكلت جزءا من المدينة. [5] ونجد أنه في فترة حروب الدولة العثمانية كانت هذه الأعطيات الممنوحة للإنكشارية مرهقة بالنسبة للدولة والخزينة، إلا أن السلطة تضطر إلى دفعها،[6] وإلا فإن الإنكشارية ستقوم بثورة أو تمرد، ما تسبب في تعطيل الدولة العثمانية كثيرا، إضافة لذلك فقد نسوا وظيفتهم الأساسية وهي الحرب والجهاد، وكانوا إذا أنسوا من السلطان الضعف مارسوا الفساد.[7]

---

(1) حسن الضيقة، مرجع سابق، ص 92-93.

(2) علي حسون، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط3، المكتب الإسلامي، القاهرة، 1994، ص 106.

(3) ساطع الحصري، مرجع سابق، ص 48-47.

(4) أماني بنت جعفر الغازي، مرجع سابق، ص 156.

(5) محمد عبد اللطيف البحراوي، **حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (1808-1839)**، دار السلام، القاهرة، 1978، ص 156.

(6) أحمد عبد الله منجم، «**فرقة الإنكشارية في الدولة العثمانية: دراسة من خلال مفهوم الجماعات الوظيفية**»، حوليات آداب عين شمس، مج41، مارس 2003، ص 190.

(7) أماني بنت جعفر الغازي، مرجع سابق، ص 157.

وفي بداية القرن 17م فقد فيلق الإنكشارية تماما خصائص المنزلة التي ظهر بها فيما سبق إثر نظام الديوشرمة(*) ومراعاة قواعد النظام الداخلي للجيش، وعلى وجه الخصوص حظر الزواج، ودخول العديد من الأجانب إلى جهاز الإنكشارية، الأمر الذي أدى إلى انحلال نظام هذا الأخير وذلك بسبب توجه أعضاء الجيش إلى ممارسة أعمال تتعارض مع واجباتهم العسكرية، فقد تدفق أفراد الإنكشارية إلى مجال الصناعة والتجارة والمضاربة، وانتشرت هذه الظاهرة في إسطنبول وكذا في المحافظات العثمانية، وذلك بهدف الاغتناء، وما ساعد على فساد الجيش كذلك انتشار الرشوة وشراء المناصب.[1]

كل هذا أدى إلى محاولات إصلاح عسكرية، الأولى قام بها السلطان عثمان الثاني،(**) وانتهت هذه المحاولة بالإخفاق (قتله الإنكشارية)[2] وبعدها تحولت الإنكشارية إلى قوة قادرة على أن تفرض شروطها على الباب العالي والسلطان وكذا إلى عامل معوق لتطور السياسي للدولة والمحافظة على الأنظمة القديمة.

كما لاقت محاولات الإصلاح الأخرى، مثل محاولة مصطفى الثاني الفشل هي الأخرى، حيث أراد تطوير الجيش وإدخال النظم الحديثة عليه، إلا أن الإنكشارية نقموا عليه وثاروا ونزلوا إلى الشوارع وخلعوا أرباب المناصب وعينوا غيرهم،[3] وخلعوا السلطان سنة

(*) **الديوشرمة:** مصطلح أطلق في الدولة العثمانية على أولاد النصارى الذين جلبوا للالتحاق بالجيش والذين تتراوح أعمارهم من 08 إلى 15 سنة، وتتوفر فيهم اللياقة البدنية، وقد بدأ جلبهم في عهد السلطان "بايزيد"، **أنظر:** سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 115.

(1) إيرينا بيتروسيا، **الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية**، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2006، ص 236.

(**) **السلطان عثمان الثاني:** هو ابن السلطان أحمد الأول في عهده تم فتح مملكة بولونيا، دخل في صراع مع الإنكشارية، مما أدى بهم إلى عزله ثم قتله، وعينوا مكانه السلطان مصطفى الأول. **أنظر:** محمد فريد بك المحامي مصدر سابق، ص277.

(2) عماد عبد العزيز يوسف، «**تمردات الإنكشارية في الدولة العثمانية (1471-1648م)**»، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج9، ع4، الموصل، 2009، ص 305.

(3) عبد اللطيف البحراوي، مرجع سابق، ص 94.

1703م،[1] ثم أتى السلطان أحمد الثالث[*] بفكرة الإصلاح العسكري للقضاء على الثورة التي زرعتها الإنكشارية فبدأت محاولاته الإصلاحية بالاتصال بالغرب، الأمر الذي أثار حفيظة الإنكشارية[2] خاصة استقدام الخبراء من الخارج حيث رأت الإنكشارية أنه مكلف للدولة، مما أدى إلى ثورتهم كالمعتاد، حيث أرغموا السلطان أحمد الثالث على التنازل عن العرش وإعدام الصدر الأعظم والقائمين على الإصلاح، [3] ونفس الأمر حدث في عهد السلطان محمد الأول وفي عهد السلطان مصطفى الثالث[**] حاول قدر الإمكان إصلاح الجيش لكن محاولته اصطدمت بمعارضة الإنكشارية لكل إصلاح، ولم يسلموا بضرورة هذا الإصلاح وحقروا فائدته، وكانوا يرددون دائما: "**إن ولي الله الحاج بكتاش، كان يبارك جماعة الإنكشارية منذ تأسيسها ودعا لها بالنصر الدائم**"، وكانوا متأكدين من أن دعاء الولي وبركته تغنيهم عن أي جديد.[4]

والملاحظ أن السلاطين كانوا يتحاشون التحدث عن إصلاح الجيش خوفا من الإنكشارية، وقد حدث يوما أن قال الصدر الأعظم للسلطان مصطفى الثالث: "**إن هذا الجيش لا ينفع في هذا العصر، وضروري من إيجاد نظام جديد**" فاندهش السلطان ونظر

---

[1] نزار قازان، **سلاطين بني عثمان: بين قتال الإخوة وفتنة الإنكشارية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992، ص 64.

[*] أحمد الثالث: ولد أحمد الثالث ابن السلطان محمد الرابع عام 1084هـ، كان معجبا بالاكتشافات الاوربية الجديدة، عمل على الاستفادة منه خاصة فيما يخص الجانب العمراني، تنازل على السلطة بعدة ثورة الإنكشارية ضده، كما كان يتفادى الخروب قدر الإمكان، توفي عام 1149هـ. **أنظر:** محمد خير فلاحة، **الخلافة العثمانية من المهد الى اللحد**، [د.م]،2005، ص 63.

[2] عبد اللطيف البحراوي، مرجع سابق، ص 94.

[3] عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي (1516-1922م)**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000، ص 247.

[**] مصطفى الثالث: ولد مصطفى ولد أحمد الثالث عام 1129هـ، جلس على عرش السلطنة عام 1181هـ، شرع في تنظيم أحوال الدولة وسن الشرائع، دخل في عدة حروب مع روسيا، عمل على الاستفادة من الخبرة العسكرية من الغرب، توفي عام 1187هـ. **أنظر:** محمد خير فلاحة، مرجع سابق، 65.

[4] أماني بنت جعفر الغازي، مرجع سابق، ص 330.

يمينا وشمالا ليتأكد من عدم وجود أحد ينقل الكلام للإنكشارية، ورد عليه: "**بأن جيشا عظيما يريد**" وهو يريد بذلك الإشارة للصدر الأعظم بالسكوت خوفا من الإنكشارية.[1]

كما عمل السلطان عبد الحميد على تقوية الجيش وترتيب العساكر لكنه لم يستطع الاستمرار في تنفيذ هذا البرنامج نظرا لثورة الإنكشارية ومعارضتهم فأوقف مشروعه الإصلاحي خوفا من الفتنة.[2]

أدى فساد الإنكشارية وضعف ووهن الجيش والنظم العسكرية العثمانية في الفترة الأخيرة من عمر الدولة إلى توجيه أنظار السلاطين ورجال الحكم نحو الإصلاح كمخرج ضروري لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وإخراج الجيش العثماني من بوتقة الفساد التي أضعفت كيانه.

المبحث الخامس: الميدان الخارجي.

بالإضافة إلى العوامل آنفة الذكر، فقد أدت العوامل الخارجية دورا كبيرا في توجه الدولة العثمانية إلى الإصلاح، حيث تراكمت العديد من الضغوط الخارجية وتمثلت هذه الضغوط في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من طرف القوى الأوروبية المختلفة.

وبداية من القرن 17م تأثرت فلسفة الغزو والجهاد، حيث كانت القوات العثمانية غير قادرة على القيام بهجمات فعالة داخل أوروبا، وأصبحت شيئا فشيئا تدافع لحماية وجودها وسط أوروبا، أما في المشرق فقد خاضت الدولة العثمانية حروبا استنزفت قواها العسكرية، وبالمقابل لم تحقق لهم مكسبا سياسيا مهما.[3]

---

(1) محمد عبد اللطيف البحراوي، مرجع سابق، ص 74.

(2) حسن الضيقة، مرجع سابق، ص 160.

(3) أكمل الدين إحسان أوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، مج1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999، ص50.

وخاضت الدولة العثمانية في الشرق حروبا منهكة، حيث اصطدمت بنزاعات إيران التوسعية وصراع الدولتين للسيطرة على بغداد، التي استعادها العثمانيون عام 1638م[1]، وفي أوروبا تعرض الجيش العثماني إلى هزيمة قاسية خلال حصاره لمدينة فيينا عام 1683م،[*] وقد وصفت هذه الهزيمة بأنها نهاية لأحلام العثمانيين في فتوحات جديدة.

وفي عام 1714م دخلت الدولة العثمانية حربا ضد النمسا والبندقية استمرت حتى عام 1718م، تكبد فيها العثمانيون خسائر جسيمة، لكن الأطماع الروسية والنمساوية ظلت بالأراضي العثمانية، ففي عام 1735م وقعت حرب بين روسيا والدولة العثمانية انتهت بعقد صلح بلغراد 18 أكتوبر 1739 م، والذي استولت روسيا بموجبه على بحر آزوف من دون إقامة تحصينات فيه، كما اشتبكت القوات العثمانية ابتداء من عشرينيات القرن 18م حتى 1747م في حروب مستمرة مع إيران، وأصبحت تلك الحروب باهضة التكاليف بالنسبة للعثمانيين ماديا وبشريا.[2]

هذا وأنهكت الحروب المتواصلة الدولة العثمانية وأدت إلى زيادة نفقاتها، فضلا عن خسائر القوى المنتجة والأضرار التي لحقت بالاقتصاد العثماني.

ومع عدم قدرة العثمانيين على مواجهة الدول الأوروبية متطورة الأسلحة والتدريب العسكري، ظهرت محاولات للإصلاح في الدولة العثمانية،[3] حيث كانت حاجة المؤسسة العسكرية العثمانية للإصلاح ملحة، وشغلت حيزا كبيرا في تفكير العديد من سلاطينها، كونها

---

[1] محمد عصفور الأموي، مرجع سابق، ص 9.

[*] **حصار فيينا 1683م:** يعتبر الحصار الثاني لفيينا عاصمة النمسا، وهو يعد من أهم الحوادث التاريخية المهمة خلال القرن 17م، فالحصار الأول كان في أكتوبر 1529م،وبعد فشل الاحصار الثاني دخلت الدولة العثمانية في مرحلة الدفاع ثم الإحباط والانهيار، وكان الحصار خلال فترة السلطان محمد الرابع(1642م-1693م)، وبعه فتح تاريخ جديد للعلاقات السياسية بين أوربا والدولة العثمانية **أنظر**: سيار كوكب علي جميل، «**الحصار العثماني الثاني لفيينا عاصمة الهابسبورك النمساوية سنة 1683م**»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع16، السنة الرابعة، الكويت، 1984، ص 49.

[2] محمد عصفور الأموي، مرجع سابق، ص12.

[3] أكمل الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 73.

متحكمة في سلطتي الإدارة والحرب معا،[1] كما كانت متخلفة من حيث التنظيم والتدريب مقارنة بالدول الأوروبية، وانحصرت كل عمليات التفكير بالإصلاح بادئ الأمر بالنواحي العسكرية رغبة من الحكومة العثمانية في الحفاظ على كيانها السياسي من الأخطار الخارجية التي كانت تهدده، لاسيما أن دول أوروبا كانت تتوسع على حساب العثمانيين.[2]

انتهجت الدولة العثمانية خطوات في السياسة مع بعض الدول الأوروبية، وذلك بعد أن منحتها امتيازات متنوعة (تجارية، دينية، قضائية وسياسية)، ولم تظهر انعكاسات وآثار تلك السياسة إلا مع مطلع القرن 18 و19م حيث تزامن ذلك مع حالة الركود والتراجع التي شهدتها الدولة العثمانية على كافة الأصعدة،[3] فنظام الامتيازات الأجنبية الذي اعتمدته الدولة العثمانية أدى إلى تغيير موازين القوى لصالح الدول الأوروبية، التي استفادت من النهضة. والامتيازات الأجنبية وسيلة ضغط خارجي خاصة وأن الدول الأوروبية اعتمدت على الامتيازات الممنوحة في فترات مختلفة لتفرض حمايتها على الأقليات(*)،[4] وأصبحت الامتيازات نظم إلزامية تفرضها المؤتمرات الدولية بعد أن كانت من قبل منحة يقدمها سلطان عثماني قوي إلى أمير أوروبي ضعيف.[5]

وعليه استفحل أمر هذه التدخلات الأوروبية في الشؤون العثمانية، واستندت في ذلك إلى عدة وسائل منها القناصل والسفراء، إذ كان لهم دور بارز في تنفيذ المخططات

---

(1) محمد أنيس، **الدولة العثمانية والمشرق العربي(1516م-1914م)**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة ،1985، ص326.

(2) محمد عصفور الأموي، مرجع سابق، ص 14.

(3) محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين: من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، [د.م]، 2013، ص80.

(*) **الأقليات:** الأقلية هي مجموعة من الناس تنفصل عن بقية أفراد المجتمع بصورة معينة، نتيجة خصائص عضوية أو ثقافية تعيش في مجتمعها في ظل معاملة مختلفة غير متساوية مع بقية أفراد المجتمع. **أنظر:** سميرة بحر، **المدخل لدراسة الأقليات**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1982، ص 10.

(4) غانية بعيو، مرجع سابق، ص 54.

(5) قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص26.

الأوروبية الهادفة لتحطيم الإمبراطورية العثمانية.[1] وشكلت القنصليات الأوروبية المنتشرة في كامل أرجاء الدولة العثمانية خطرا كبيرا هدد كيانها، ومثلت مركزا لإثارة الاضطرابات والفتنة، فضلا عن أنها عملت باستمرار على تحريض طوائف مختلفة على الثورة والعصيان، مما أدى بهذه الأقليات المنطوية تحت الدول الأوربية، للمطالبة بإصلاحات تخدمها ووصل الأمر بسفراء هذه الدول إلى التدخل في القرارات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية للدولة العثمانية.[2]

هذه الضغوط الأجنبية المستمرة على الدولة العثمانية أدت إلى تفكير هذه الأخيرة في سياسة إصلاحية تهدف إلى الحد من التدخل الأوروبي، هذا التدخل الذي تجسد في الفتنة الطائفية التي شهدتها أقطار الدولة، مثل: فتنة جبل لبنان سنة 1860م، وذلك من خلال الصراع بين طائفتي المارونية من جهة والدروز[*] من جهة أخرى، بدعم من فرنسا وبريطانيا.[3]

ما يمكن قوله في الأخير أن هناك عدة عوامل خارجية دفعت بالدولة العثمانية دفعا نحو الإصلاح، وذلك بغض النظر عن الأهداف المترتبة عن هذه العوامل، إلا أنها نجحت في جر الدولة نحو إصلاحات وتنظيمات والتي سنتطرق إليها في الفصل التالي.

---

(1) عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864م-1914م)**، دار المعارف، مصر،1969، ص320-321.

(2) الغالي غربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص 205.

(*) الدروز: فرقة إسلامية في سوريا ولبنان، تؤمن بإمامة الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله، أسسها حمزة بن علي في القرن 11م، اشتهروا عبر تاريخهم بالنخوة، وهم ينتسبون إلى الداعية الفاطمي محمد بن إسماعيل الدرزي المتوفي سنة 1019م، **أنظر:** محمد شفيق غربال، مرجع سابق، مج1، ص417.

(3) مفيدة محمد إبراهيم، **عصر النهضة العربية بين الحقيقة والوهم**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص75.

الفصل الثاني: طبيعة الإصلاحات العثمانية 1792م-1908م.

- المبحث الأول: بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية.
- المبحث الثاني: مرحلة الإصلاح في عهدي سليم الثالث ومحمود الثاني(1792م-1839م).
- المبحث الثالث: مرحلة التنظيمات 1839م-1876م.
- المبحث الرابع: الإصلاحات في العهد الدستوري 1876م-1908م.

الفصل الثاني: طبيعة الإصلاحات العثمانية 1792م-1908م.

شهدت الدولة العثمانية بداية من القرن الثامن عشر ميلادي بداية التحرك نحو الإصلاح، وإن ظهرت إرهاصاته خلال هذا القرن لكن البداية الحقيقة بدأت مع مطلع القرن التاسع عشر فماهي أبرز تلك الإجراءات والقوانين الإصلاحية والتحديثية والتنظيمية التي طرأت على الدولة العثمانية خلال الفترة المذكورة؟

المبحث الأول: بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية.

نتيجة للهزائم العسكرية والضعف الاقتصادي والسياسي ظهرت دعوات للإصلاح قبيل بداية الإصلاح الفعلي مع السلطان سليم الثالث سنة 1792م، وتزعم هذه الدعوات الإصلاحية عدة سلاطين، ففي عهد السلطان أحمد (1703م-1730م) بدأت خطوات الإصلاح واتباع النمط الأوروبي إذ كان السلطان من المهتمين بالآداب ومؤمنا بضرورة التطور الثقافي، كما استدعى الخبراء الفرنسيين لإصلاح الجيش وأرسلت البعثات لهذا الغرض، وعلى نفس الخطى سار السلطان محمود الأول (1730م -1754م).[1] في خطوات الإصلاح العسكري التي بدأها سلفه، إذ أنشأ مدرسة لإصلاح الجيش وتدريب الضباط، ويعتبر عهد السلطان مصطفى الثالث منطلقا لعهد جديد في تاريخ الدولة العثمانية، حيث ظهرت بوادر الإصلاح وذلك من خلال تطوير شؤون الجيش والمالية.

وبعد الحروب الروسية العثمانية 1768م، ومعاهدة 1774م **كيجك كينارجي**[*] أخذ السلطان مصطفى الثالث بالخبراء الأوروبيين لتدريب فرق المدفعية وتطوير الجيش اذ أمر سلطان مصطفى الثالث بإنشاء فرقة جديدة للمدفعية سريعة الاطلاق تضم 250 جنديا

---

[1] قيس العزاوي، مرجع سابق، ص 45.

[*] **معاهدة كيجك كينارجي:** هي معاهدة صلح عقدت في 21 تموز/ جويلية 1774م، في قرية " كيجك كينارجي"، نصت على استقلال القرم عن الدولة العثمانية، فضلا عن حق روسيا في تسيير سفنها التجارية في البحر الأسود، كما ان المعاهدة اقرت لروسيا الحق في التحدث باسم رعايا السلطان من المسيحيين الأرثوديكس، عدت هذه المعاهدة هزيمة كبرى وبداية نهاية الدولة العثمانية، **أنظر:** محمد فريد بك المحامي، مصدر سابق، ص 161-171.**وانظر أيضا:** محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي في العهد العثماني**، ج8، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 151.

وضابطا، كما قام ببناء مصنع لهذه المدافع، وأنشأت مدارس عسكرية حديثة، وكان ذلك بعد إخفاقات المدفعية العثمانية وفقدان قدرتها في مواجهة المدفعية الاوربية المتطورة.[1]

وفي عهد السلطان عبد الحميد الأول (1774م-1789م) [*] عمل على اصلاح ما خربته الحرب العثمانية الروسية، واخماد الاضطرابات والانتفاضات التي نشبت في بعض الايالات العثمانية،[2]والبحث عن حلول للضائقة المالية التي ازدادت كثيرا، على الرغم من الحروم مع النمسا وروسيا إلا أن السلطان عبد الحميد الأول اجتهد في تطوير المدفعية، وإقامة الاستحكامات العسكرية، كما قرر السير في طريق الإصلاح في كافة مؤسسات الدولة وفق الأساليب الحديثة، وخلال عهود خمسة سلاطين عثمانيين(1703م-1789م)، جرت محاولات عدة لإدخال إصلاحات تطال بالدرجة الأولى الميدان العسكري أو ما يتفرع عنه[3]

ورغم بساطة هذه المحاولات إلا أن أثرها لم يكن معدوما، إذ هيأت الظروف لنمو فكر إصلاحي متفتح[4].

وإذا نظرنا نظرة تقويمية لهذه المحاولات الأولى للإصلاح فنلاحظ أن من أهم سماتها:

_أنها توجهت إلى الإدارة المالية والنظام الضريبي، وهو الأمر الذي أفشل هذه المحاولات في مهدها

_ اعتمدت هذه المحاولات على الجهد المحلي العثماني في مجال التنظيم والتطبيق، وليس على جهود الخبراء الأجانب

_احتفظت بالمؤسسات التقليدية العسكرية والثقافية، وحاولت إصلاحها من الداخل ولم تفرض بديلا كما حدث في إصلاحات القرن التاسع عشر ميلادي.[5]

---

[1] محمد عصفور سلمان الأموي، مرجع سابق، ص 11.

[*] **السلطان عبد الحميد الأول:** هو ابن السلطان أحمد الثالث ولد سنة 1724م، تولى السلطة سنة 1774م، قام بتوقيع معاهدة كيجك كينارجي، تجددت الحرب في عهده مع روسيا سنة 1785م، وشهد عهده الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م، **أنظر:** إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 124.

[2] محمد عصفور الاموي، مرجع سابق، ص، 13.

[3] جب هاملتون وهارولدبوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، تر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، ج1، دار المعارف القاهرة، 1970، ص75.

[4] غانية بعيو، مرجع سابق، ص 44.

[5] قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 41-42.

كانت هذه الإصلاحات متواضعة وغيرها كافية لإيقاف حالة الضعف والتدهور التي كانت تمر بها الدولة العثمانية، كما أن هذه المحاولات واجهت معارضة شديدة من قوات الإنكشارية، فضلا عن الأوضاع المتدهورة التي شهدتها الدولة العثمانية في جميع المجالات.

المبحث الثاني: مرحلة الإصلاح في عهدي سليم الثالث ومحمود الثاني(1792م-1839م)

عندما تسلم السلطان سليم الثالث(1789م-1808م) عرش السلطة أدرك وجوب سن القوانين وأنظمة جديدة تنقذ الدولة العثمانية من الحالة السيئة التي انحدرت إليها، على الرغم من الظروف الصعبة التي أحاطت بالدولة في عهده، إلا أنه قرر السير في طريق الإصلاح وأكد على ضرورة إجراء تنظيم عام في مؤسسات الدولة كافة، وأدت هزائم القوات العثماني إلى أن يسارع المصلحون في الدولة بإجراء الإصلاحات العسكرية وتنظيم الجيش وفق الأساليب الاوربية الحديثة.[1]

هذا وشكل سليم الثالث مجلس دستوري تحت رئاسته يضم أركان السلطة ورجال الدولة المقدمين، وكان العمل من بعض الإصلاحات في الساحة العسكرية وتنظيم جيش حديث وفق الطراز الأوربي.[2]

على إثر صدور فرمان السلطان سليم الثالث قام 21 مختصا-بينهم أجانب-بتنظيم لوائح أدرجوا فيها آراءهم حول القوانين العسكرية والعرفية ويمكن تصنيف هؤلاء فيما يخص آراءهم في الإصلاح على النحو الآتي:

- المجموعة الأولى: والتي كان على رأسها "تاتارجق عبد الله أفندي" (قاضي عسكري روملي[*])، وترى الإبقاء على المؤسسات العسكرية الإنكشارية، على أن تضاف إليها تكنلوجيا حربية جديدة مثل ما هو في الجيوش الاوربية وأصول التدريب الحديث.
- المجموعة الثانية: والتي كان يتقدمها يوسف باشا (صدر أعظم)، وكانت ترى استحالة اصلاح المؤسسة الإنكشارية، لذا كانت تقول بتشكيل جيش حديث وتطبيق طرق تدريبية الموجودة في أوربا.

---

[1] سيد محمد السيد، مرجع سابق، ص 280.

[2] ساطع الحصري، مرجع سابق، ص77.

[*] **الروملي:** اسم أطلق على أراضي الدولة العثمانية الواقعة في أوربا وانتقل الى اللغة العربية باسم الرومي. **أنظر:** سهيل صابان، مرجع سابق، ص129.

●المجموعة الثالثة: والتي كان رأسها الحاج إبراهيم أفندي (رئيس ديوان المحاسبة المالية)، كانت ترى ضرورة اصلاح الجيش لكن دون التوجه لإبطال قوانين الإنكشارية.

الملاحظ أن الجميع كانوا متفقين على ضرورة الإصلاح والتجديد، لكن اختلفوا في سبيل تنظيم الجيش الجديد[1]

وقد اختار السلطان سليم الثالث رأي المجموعة الثانية، لذا اختصر هذه اللوائح وجمعها في رسالة واحدة في شهر شباط/فيفري 1793م، واتخذ القرارات الآتية:

-سيتم تنظيم النظام العسكري الموجود من جديد.

-تشكيل جيش من الجنود المدربين مشابه لرما هو موجود في الدول الأوربية "جيش النظام الجديد". ليكون إلى جانب الإنكشارية، وعمل كذلك على إصلاح الأوجاق[*] العسكرية ذات النظم القديمة، لكن الإنكشارية كانوا يعارضون ذلك.[2]

وعلى الرغم من معارضة الإنكشارية إلا أن السلطان اتجه لتطوير سلاح المدفعية، واستقدام الخبراء الأجانب من فرنسا،[3] وفي مجال البحرية عمل على تنظيم الأسطول ثم استقدام مهندسين من السويد من أجل صناعة سفن أكثر سرعة، وأنشأ أسطول حديث،[4] وكذا هندسة المشاة سنة 1795م، وانشا مدرسة لتعليم الفنون الحربية، لتخريج ضباط ومهندسين يعملون على تنظيم وتطوير البحرية.[5]

وفي مجال الإصلاح المالي قرر السلطان سليم الثالث تحديد سلطة الصدر الأعظم، وذلك باستشارة الديوان في كل إجراء مالي مهم، كما حاول إصلاح العملة من الغش وأصلح دار ضرب النقود.[6]

---

[1] أحمد آق كوندز وسعيد أوزتورك، مرجع سابق، ص 373.

[*] **الأوجاق:** كلمة تركية لها عدة معاني: كل ما تنفخ وتشعل فيه النار من طين أو قرميد أو حديد، وأطلق على مجتمع أرباب الحرف، وأطلق أيضا على صنف من الجند كالسباهية وهم فرق من العساكر في الجيش الإنكشاري. **أنظر:** سهيل صابان، مرجع سابق، ص 42.

[2] ساطع الحصري، مرجع سابق، ص 77.

[3] محمد عبد العزيز البحراوي، مرجع سابق، ص108.

[4] أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 179.

[5] محمد عصفور الأموي، مرجع سابق، ص 20.

[6] Edward.s.greasy, **History of the ottoman turks**, berint,p 57.

كما أعادة الحكومة العثمانية في عهد سليم الثالث تنظيم الإيالات في الأناضول والروملي، وحرصت على تعيين موظفين أكفاء يعتمد عليهم في إدارتها.[1]

بالإضافة إلى ذلك عمل السلطان على نزع التيمارات[*] التي كانت لدى كبار الإنكشارية، واستخدامها لدعم النظام الجديد.[2]

وصدرت بين سنتي 1792م-1793م سلسلة من التنظيمات والإصلاحات الجديدة منها:

-سنت أنظمة لتشجيع مهنة صناعة السفن.

-تم تنظيم الهجرة إلى إسطنبول، وزيدت الرقابة في هذا الخصوص.

-تنظيم الملابس الرسمية وقواعد البروتوكولات الرسمية من جديد.

-نظمت رواتب الجيش.

-إجراء إصلاحات في نظام المحاكم والقضاء.

-شكلت خزينة الإيراد الجديد.[3]

هذا وشكل السلطان سليم الثالث مجلس للشورى، وهو نوع من الحكومة كانت تدرس فيه التقارير والاقتراحات، وكان يتناول أعضاء المجلس شؤون الإصلاح،[4] كما عمد السلطان إلى تعيين السفراء الذين كان عليهم كتابة التقارير السرية عن التقدم الصناعي والحربي في الدول الأوروبية، فمثلا كتب راتب أفندي تقريرا أمنيا مكونا من 500 صفحة، وذكر فيه الشؤون العسكرية والإدارية في الإمبراطورية النمساوية والهنغارية، وبال[5]تالي

---

(1) محمد عصفور الأموي، مرجع سابق، ص21.

(*) **التيمارات:** التيمار يعني الأراضي التي تقطع للجند مقابل الخدمات التي يقدمونها للدولة. **أنظر:** شامخ زكريا مفلح علاونة، «**أراضي التيمار والزعامة في لواء نابلس في الفترة العثمانية**»، مجلة الخليل للبحوث، مج9، ع1، 2014، ص266.

(2) Kevin goodwin, «**The Tanzimat and the Problem of Political Authority in the Ottman Empire: (1839-1876)** , *Honors Projects*, *Overview* .Paper 5, 2006, p08.

(3) Ibid, p09.

(4) أحمد آق كوندز وسعيد أوزتورك، مرجع سابق، ص373- 374 .

(5) تيسير جبارة، **تاريخ الدولة العثمانية 1280م-1924م**، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، 2015، القدس، ص 166.

نستطيع أن نقسم هذه الإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث إلى ثلاثة مجالات هي:

-**الإصلاحات التعليمية:** كانت تهدف إلى إدخال علوم جديدة، وافتتاح مدارس للهندسة والرياضيات وكل ما يتعلق بتطوير القوات المسلحة.

-**الإصلاحات المالية:** التي تهدف إلى إيجاد موارد جديدة للخزينة في سبيل سد الاحتياجات والمتطلبات الناتجة عن مقتضيات التسليح.

-**الإصلاحات العسكرية:** وهي الهدف الرئيسي لإصلاحات سليم الثالث.[1]

أدت هذه الإصلاحات إلى انقلاب الإنكشارية على سليم الثالث وخلعه من السلطة سنة 1807م، لأنها كانت تمس بمصالحهم، وبقي السلطان سليم الثالث تحت الإقامة الجبرية.

إن الإقامة الجبرية المفروضة على هذا السلطان في القصر أفادت السلطان محمود الثاني كثيرا لأنه اطلع على خطط الإصلاح، وقد أرغم في البداية على الخضوع لرغبات الإنكشارية، وشغل بالحروب في بداية حكمه، بما في ذلك الحروب الداخلية، فقد واجه الحركة الوهابية[*] في الحجاز، ومحمد علي في مصر، والحرب ضد اليونان وحرب ضد فرنسا عام 1830م، عندما احتلت الجزائر.[2]

وأعاد محمود الثاني تشكيل قوات النظام الجديد إلى جانب الإنكشارية، على أن يقوم بتدريب القوات الجديدة مدربين مسلمين لا أجانب،[3] ووافقه في ذلك رجال الدين والمفتي، إلا أن الإنكشارية ثاروا وتمردوا ضد هذا الإجراء الجديد خاصة ما تعلق بارتداء القوات الجديدة للملابس الأوروبية، لكن الشعب وقف ضدهم مما مكن السلطان من القضاء عليهم سنة 1826م.[4]

---

[1] نفسه، ص 166.

[*] **الوهابية:** نسبة إلى مؤسسها محمد بن عبد الوهاب، (1703م-1792م)، وهي حركة ظهرت في شبه الجزيرة العربية، من مبادئها التوحيد، الذي هو حسب مؤسسها تعرض لكثير من التشويه والانحراف بسبب المفاهيم الفكرية لبعض الحركات الهدامة التي مزجتها مع العقيدة، وراح يحارب كل البدع والخرافات، ودعا إلى العودة إلى الإسلام الأول السلفي، وشكك في الشرعية الدينية للسلطان العثماني باعتباره خليفة للمسلمين. **أنظر:** ليلى الصباغ، **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1982، ص143.

[2] تيسير جبارة، مرجع سابق، ص 169.

[3] أكمل الدين احسان أوغلي، مرجع سابق، ص95.

[4] تيسير جبارة، مرجع سابق، ص 169.

ولأول مرة جرى الإصلاح بتدمير مؤسسة قديمة "الإنكشارية"، مما جعل بالإمكان تنشيط المؤسسات الجديدة دون عراقيل، وأطلق على القوات الجديدة اسم "العساكر المحمدية المنصورة"،[1] وألغى السلطان محمود الثاني وحدات السباهية[*] الإقطاعيين، ومنذ ذلك الحين أصبح خيالة الجيش يتقاضون أجورا، ووضع الأوقاف تحت إشراف الدولة، وضم الزعامات والتيمارات للأملاك العامة، وبذلك عزز مصادر دخل الدولة،[2] وأرسل بعثات إلى أوروبا، وبدأ بتحديث المصانع وإنشاء وحدات عسكرية نموذجية في سلاحي المشاة والفرسان، وتدريب الضباط والجنود العثمانيين على استعمال أحدث الأسلحة، وأعيد تنظيم الأسطول.[3]

بعث السلطان محمود الثاني الطلاب إلى الكليات العسكرية الألمانية، واهتم بتعليم اللغات للأتراك، وفي عام 1833م أنشأ مكتبا للترجمة،[4] وأعاد افتتاح سفاراته في العواصم الأوروبية، وكانت قد أغلقت على إثر خلع السلطان سليم الثالث، وجرى في عهده أيضا أول إحصاء ومسح للأراضي في العصر الحديث بهدف تنظيم التجنيد وتقدير الضرائب، وأجرى تحسينات على المواصلات فأنشأ كثيرا من الطرق الجديدة، وأنشأ السكة الحديدية،[5] وصدرت جريدة "تقويم وقائع" وهي الجريدة الرسمية للدولة،[6] ونجد لأول مرة تعيين وزير للخارجية، حيث ألغي وبدل اسم "رئاسة الكتاب" إلى "وزارة الخارجية" سنة 1836م، وآخر للداخلية وإلغاء معتمد الصدارة، وحولت إلى وزارة "الشؤون المدنية" 1835م، وثالث للخزانة وألغيت "وزارة الذخيرة" و"وزارة المنافع" لتحول إلى "وزارة التجارة"، وقضى على الرشوة والمرتشين.[7]

---

(1) عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص271.

(*) **السباهية:** هم الجنود الذين تم منحهم اقطاعات جديدة مقابل تقديم فارس مجهز للحر، وهم من أقدم أنواع الجنود في الدولة العثمانية. **أنظر:** رافق عبد الكريم، **العرب والعثمانيين 1516-1916**، ط1، مطابع ألف باء، دمشق، 1974، ص121.

(2) تيسير جبارة، مرجع سابق، ص 170.

(3) غانية بعيو، ص50.

(4) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص171.

(5) تيسير جبارة، مرجع سابق، ص171.

(6) وليد الزبيدي، «**للصحافة والاعلام دورها أيضا**»، جريدة الوطن، الأردن،13 مارس 2013، ص16.

(7) أحمد آق كوندز وسعيد أوزتوك، مرجع سابق، ص 393-394.

وألغى السلطان العديد من الدوائر العسكرية منها نظارة معامل البارود، وأسست مكانها وزارة الحربية السنة 1835م، وأدمجت التشكيلات الإدارية لمختلف الأوقاف حيث أسست وزارة الأوقاف، واعتبرت المشيخة الإسلامية وزارة عام 1838م، وبدلت تعابير الصدر الأعظم والصدارة العظمى إلى رئيس ورئاسة الوكلاء، وأطلق اسم مجلس الوكلاء وهيئة الوكلاء على المجلس المكون من الوزراء.

عمل كذلك على إصدار "قانون نامي عسكري" أي قوانين العقوبات العسكرية، ونظم الجانب الحقوقي للموظفين المدنيين والعسكريين، وفي عام 1833م سعى إلى تنظيم القوانين الجزائية "لسالكي العلوم"، وعمل على ضبط وتنظيم مهام موظفي العدل والقضاء وطلاب العلوم الإسلامية والعلماء والفقهاء.

أنشأ السلطان محمود الثاني مجلسين:

الأول: هو مجلس الأحكام العدلية، الذي من صلاحياته إصدار القوانين وكذا القضاء، وإصدار الأحكام وسن القوانين الضرورية حسب حاجة الدولة إليها، وعمل التنظيمات الإدارية والعدلية والمالية.

الثاني: هو دار الشورى للباب العالي، وكانت هذه الدار تحمل هوية مجلس تنفيذي، أودعت لهذه المؤسسة الناحية الإدارية التنفيذية للدولة.[1]

أنشأت هذه المؤسسات يوم 11 محرم 1254هـ/ 06 نيسان 1837م، وكانت لهذين المجلسين مهمة التقنين والتنفيذ، وعمل السلطان محمود الثاني في إصلاحاته على تدريب وإعداد الموظفين خاصة الإداريين الشبان، وشهدت حركة الإصلاح أواخر عهده تقدما ملحوظا عندما شكلت سنة 1837م لجنة دائمة تخطط شاملا.[2]

تعددت مجالات الإصلاح في عهد هذا السلطان لتشمل جوانب أخرى منها طريقة الحكم وإدارة الإيالات، إذ أراد السلطان محمود الثاني أن تكون مركزية تقوم فيها العاصمة بحكم إيالاتها بصفة مباشرة، حيث قام بالقضاء على الحكم شبه المستقل لبعض تابعيه من حكام الإيالات الذين ينحدرون من أسر وعصبية متنفذة ورثت امتيازاتها ونفوذها المحلي،[3]

---

[1] نفسه، ص394.

[2] روبيرت منتران، مرجع سابق، ص55.

[3] عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص 18.

مبتدئا بالعراق، منهيا حكم مماليك بغداد سنة 1831م وحكم آل عبد الجليل(*) بالموصل سنة 1834م، وأنهى حكم الأسرة القرمنلية(**)في طرابلس الغرب سنة 1834م،[1] وبالتالي القضاء على العديد من الأسر التي كانت تقف حائلا أمام إصلاحات السلطان.

المبحث الثالث: مرحلة التنظيمات 1839م-1876م

تواصلت التنظيمات والإصلاحات العثمانية بعد السلطان محمود الثاني، لتأتي بعدها إجراءات وقوانين كبرى في عهدي كل من السلطان عبد المجيد الثاني (1839م-1861م)، وبعده السلطان عبد العزيز الأول (1861م-1876م).

وكانت أولى وأهم إصلاحات السلطان عبد المجيد الثاني إصدار خط شريف كلخانة 23 نوفمبر 1839م، وهو قانون الإصلاح الرئيسي للدولة العثمانية، وضعه الوزير مصطفى رشيد باشا، وكانت مراسيم إعلانه كبيرة من خلال دعوة الوزراء ورجالات الدولة والسفراء الأجانب إلى قصر كلخانة (قصر الورود) وتضمن هذا القانون عدة بنود إصلاحية.[2]

سميت نصوص هذا القانون بالتنظيمات الخيرية، وحددت فيها طرق الإصلاح الجديدة وبينت قواعدها، في مقدمتها الحرية الشخصية، الحرية الفكرية، تسوية غير المسلمين بالمسلمين،[3] كما كفل هذا المنشور تأمين شعوب الدولة العثمانية على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم دون تفرقة بين جنس أو دين، ووضع نظام للضرائب وطريقة التحصيل والخدمة

(*) **أسرة آل الجليل**: أسرة محلية حكمت الموصل أثناء العهد العثماني منذ سنو 1726م إلى غاية 1834م، وكان حسن باشا الجليلي أول من حكم من رجالها، ارتبطت بالحكم العثماني بطريقة لامركزية، أي حكم شبه ذاتي. **أنظر**: سيار الجميل، **زعماء وأفندية: الباشاوات العثمانيون والنهضويون العرب**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص65.

(**) **الاسرة القرمنلية**: هي أسرة حكمت ليبيا لمدة قرن وربع تقريبا، أسسها أحمد القرمنلي حكمت بين 1711م حتى 1835م، ويعتبر يوسف باشا من أبرز ولاة هذه الأسرة، لعبت ليبا في العهد القرمنلي دورا مهما في السياسة الدولية، ووصلت اليها مؤثرات الإصلاحات العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني. **أنظر**: عبد العزيز عبد الفتاح الفضالي، «الأ**عمال المعمارية للأسرة القرمنلية في ليبيا (1711م-1835م)**»، دورية كان التاريخية، ع25، سبتمبر 2014، ص162-165.

[1] جميل موسى النجار، مرجع سابق، ص26.

[2] مفيد الزبيدي، **موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر العثماني**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص253.

[3] سليمان بن صالح الخراشي، **كيف سقطت الدولة العثمانية؟**، دار القاسم للنشر، الرياض، 1420هـ، ص16.

العسكرية، وتم تحديد مدتها، مع إنشاء إدارة مركزية تشرف على هذه القوانين في أنحاء الدولة العثمانية جميعها[1]، وإصلاح الأنظمة الإدارية تحقيقا لمركزية السلطة وقضاءا على عوامل الفساد.[2]

أهم بنود خط كلخانة:

منح السلطان جميع رعايا الدولة الأمان في الروح والعرض والناموس والمال "...**لذلك نرى من اللازم لأجل حسن إدارة ممالكنا المحروسة وضع بعض القوانين الجديدة تتعلق موادها أساسا بأمنية النفوس، والمحافظة على الأموال والعرض والناموس...**"

وعد السلطان بإصلاح الإدارة والقضاء والجيش والتعليم، والتوفيق بين مصالح الملة والوطن في إطار التبعية للدولة العثمانية والوقوف ضد جور الولاة حيث جاء فيه "...**كذلك أن ينظر في دعاوي أصحاب الجرائم بعد الآن بوجه التدقيق بمقتضى القوانين الشرعية...**"

إيجاد نظام للتجنيد

أمر السلطان بتثبيت الضرائب والتكاليف المالية وتنظيم توزيعها وجبايتها، وإلغاء أصول الالتزام(*)لآثاره السلبية "...**كما أن مادة تعيين التكاليف تستلزمها بكل دولة بحسب الاحتياج إلى العساكر وغيرها من المصاريف لأجل المحافظة على بلدها...**" وبشأن الالتزام ورد "...**لم تزل أصول الالتزام من آلات الخراب ولم نجن منها ثمر نافع في وقت من الأوقات...**"

5-القضاء على الرشوة التي كانت سائدة في الدولة "... **يجب أن ينظر قانون قوي يتأكد به الآن عدم وقوع مادة الرشوة الكريهة...والتي هي السبب الأعظم في خراب الملك...**"

---

(1) زياد حمد الصميدعي وجمال الدين فاتح الكيلاني، **تاريخ الدولة العثمانية: رجال وحوادث**، منشورات المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم، فاس، 2013، ص97.

(2) السيد محمد الدقن، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية**، [د. م]،[د.ت]، ص102.

(*) **نظام الالتزام:** نظام يقضي بتقديم دخل مالي من المتعهدين للحكومة، ثم يجمعه هو كما يشاء وتسانده قوة حكومية لجمعه، وقد مارس الملتزمون الظلم حيث طبق في عهد السلطان أحمد الأول سنة 1603م وألغي في عهد السلطان عبد المجيد سنة 1856م.**أنظر:** محمود عامر، «**المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية**»، مجلة دراسات تاريخية، ع117-118، جوان 2012، 363.

6-الاستمرار بالإصلاح في الدولة العثمانية عن طريق اصدار التنظيمات والقوانين المختلفة." ...**وبما أن هذه القوانين الشرعية سيصير وضعها لإحياء الدين والدولة والملك والملة يعطي العهد من جانبنا الهاميوني بعدم حركة تخالفها...**"

7-تعميم خط كلخانة على جميع الولايات وابلاغه لسفراء الدول الأجنبية رسميا "... **تعلن ارادتنا السلطانية مشاعة الى أهالي دار السعادة، وجميع ممالكنا المحروسة، وأن يعلم بها رسميا جميع السفراء المقيمين في دار سعادتنا...**".[1]

هذا وأعقب إصدار خط كلخانة مجموعة من القوانين الإصلاحية الجديدة شملت مختلف المجالات:

أصدرت الدولة العثمانية مجموعة من القوانين الجزائية ففي 8 مارس 1840م صدر قانون العقوبات وبموجبه أنشأت محاكم نظامية،[2] وفي ديسمبر 1843م أصدرت قانون خاص بالجندية في الجيش وتنظيم الخدمة العسكرية، وقانون يشمل اصلاح التعليم في جميع مراحله وجعل التعليم اجباريا في المدارس الأولية ومجانية لمدة أربع سنوات دون تفرقة بين الجنس أو الملة وأنشأ نظام تعليم حديث في كامل أنحاء الإمبراطورية، وفي عام 1844م جرى تعداد عام للسكان بهدف الأمور الضريبية وبلغ عدد مجموع السكان 35.350000 نسمة في كافة أنحاء الأراضي العثمانية، وفي عام 1845م تم انشاء جهاز الشرطة، أما في عام 1850م أصدر قانون التجارة على النمط الفرنسي، وانشأت محاكم تجارية يعمل به أتراك وأوربيون، وفي عام 1852م أصد في تشرين الثاني مرسوم يمنح باشوات الإيالات سلطات واسعة في ايالاتهم، كما اهتمت الحكومة بإبقاء عدد من الطلبة للدراسة في أوربا فبين أعوام 1848م 1856م أصبح عدد الطلبة في باريس وحدها 50 طالبا.[3]

---

[1] **الدستور**، تر: نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مراجعة وتحقيق: خليل أفندي الخوري، مج1، المطبعة السورية، بيروت، ص2-4.

[2] غانية بعيو، مرجع سابق، ص107.

[3] أكمل الدين إحسان أوغلي، مرجع السابق، ص523.

الخط الهاميوني 1856م

توقفت الإصلاحات العثمانية بعد اندلاع حرب القرم[*] (1853م-1856م)، حيث انصبت الجهود في الاستعداد للحرب وبعد نهايتها عادت عجلة الإصلاح من جديد تحت الضغوط الفرنسية والبريطانية.[1]

ففي 18 فيفري 1856م صدر قانون مرسوم سلطاني باسم خط هاميون، وترجم الى اللغات المتداولة في الدولة العثمانية، وأكد هذا المرسوم على جميع العهود الإصلاحية التي أقرها مرسوم 1839م[2]، وأحتوى على 11 بندا، وأكد على مبدأ حقوق الطوائف والعمل على مبدأ المساواة في الوظائف والاستفادة من الخدمات العامة، فضلا على المساواة في الحقوق والواجبات.

وكان أكثر اقتباسا من الغرب، حيث أكد على الخدمة العسكرية للمسلمين وغيرهم، وسمح لجميع الأجانب بامتلاك الأراضي في الدولة العثمانية، كما هدف خط هاميون الى استشارة الدول العظمى بعد هزيمتها ضد روسيا.[3]

بنود خط هاميون 1856م.

1-إقرار امتيازات الطوائف غير الإسلامية وتنظيمها، حيث تقوم كل طائف للباب العالي بمقترحات الإصلاح التي تراه "...**إنما يلزم أن تحصل المبادرة فقط إلى رؤية امتيازات كل جماعة من المسيحيين والتبعة غير المسلة، ومعاين امتيازاتهم الحاضرة ...وتحصل المذاكرة في إصلاحاتهم.**"

---

[*] **حرب القرم:** (1853م-1856م) بعد فشل المفاوضات الروسية العثمانية ورفض السلطان العثماني المطالب الروسية المتعلقة بإعلان الحماية الأرثوذكس من رعايا الدولة العثمانية، أعلن روسيا الحرب ضد الدولة العثمانية عام 1853م، وكان حرب اقرم انعكاسات هامة داخل الدولة العثمانية، حيث تم بعدها اصدار قرارات إصلاحية، وأعقبها مؤتمر باريس 1856م، والذي شكل بداية جديدة للعلاقات الأوربية العثمانية. **أنظر:** عبد الرؤوف سنو، «**العلاقات الروسية العثماني(1687م-1878م): حرب القرم: ممهداتها وتطوراتها ونتائجها(1853م-1856م)**»، تاريخ العرب والعالم، ع77-78، بيروت، 1985، ص25-44.

[1] عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص 25.

[2] يوجين روجان، **العرب من الفتوحات العثمانية الى الحاضر**، تر: محمد إبراهيم الجندي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة،2011، ص113.

[3] محمد عصفور الاموي، مرجع سابق، ص 60.

2-السماح للطوائف غير الإسلامية بالحرية في ممارسة شعائرها الدينية."...**لكن إذا لزم تجديد محلات هذه، فيلزم عندما يستصوبها البطرك أو رؤساء الملة أن تعرض صورة رسمها وأنشئها على بابنا العالي...**"

3-إعلان المساوات بين جميع الطوائف في المعاملة."...ينبغي أن تؤخذ التدابير اللازمة لتزال من المحررات الديوانية جميع التعبيرات والألفاظ التي تتضمن تدني صنف على صنف آخر..."

4-فتح وظائف الدولة على كافة رعايا السلطان."...**جميع تبعات دولتي العلية سوآءا في خدمة الدولة.**"

5-انشاء محاكم مختلطة للفصل في القضايا المدنية والجنائية "...**أما جميع الدعاوي التي تحدث بين أهل الإسلام والمسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة تجارية كانت أو جنائية فتحال إلى دواوين مختلطة...**"

6-المساواة في جميع الحقوق والواجبات "...**التكاليف التي تطرح على جميع تبعت سلطتي السنية تؤخذ بصورة واحدة...**"

7-السماح للأجانب بالتملك"...**تعطى المساعدات للأجانب في الأملاك أيضا بحسب إتباع قوانين دولتي العلة ...**"

8-منع العمل بنظام الالتزام بعدما ألغاه خط كلخانة

9-تنضيم ميزانية الدولة "...**عمل أخيرا نضام مخصوص يخص تنظيم دفتر إجراءات ومصروفات سلطنتي العلية في كل سنة...**"

10-إشراك رؤساء الجماعات والطوائف في مناقشات المجلس "...**كل جماعة والمأمور المعين لها يوجدون في المجلس العالي...لعموم سلطتي السنية وهؤلاء المأمورون يجلسون سنة واحدة**".

11-الوعد بإجراء إصلاحات شاملة في مجالات مختلفة "...**تعين رأس مال ...فتح الطرق والجداول ...تقنين المعارف والعلوم ...**".[1]

[1] الدستور، مصدر سابق، ص 10-15.

بعد إصدار خط الهاميوني تم سن قوانين مكملة له، مست المجتمع والإدارة العثمانية، من مالية وتنظيم الأراضي في 21أفريل 1858م، وإرساء قانون النظام المدني 6أوت 1860م، وقانون التجارة البحرية 20أوت 1863م.[1]

يعتبر قانون الولايات 1864م الذي وضعه السلطان عبد العزيز يوم 8 نوفمبر 1864م من أهم القوانين الإصلاحية التي صدرت خلال هذه الفترة وهدفت الدولة من وراء هذا القانون إلى تنظيم الإدارة المحلية في الولاية على أسس وقواعد تتجه نحو المركزية، وكذا إصلاح أحوال الولايات من جميع النواحي وتأكيد خضوعها للدولة، وبموجب هذا القانون قسمت ولايات الإمبراطورية السبع والعشين إلى 33ولاية وجاء في 78مادة ،حيث أصبح يطلق على كل وحدة اسم ولاية والتي تنقسم بدورها إلى وحدات تسمى الألوية أو السناجق[*] و السناجق إلى أقضية، يرأسها موظف يعرف بمدير الناحية.[2]

تواصلت سلسلة التقنيات الإصلاحية في الدولة العثمانية، ففي أول نيسان/أفريل 1869م أصدرت قوانين مدنية تسمى مجلة "الأحكام العدلية"، واعتبرت مرجعا للقضات، وفي 1872م، صدر قانون المحاكم النظامية ووضع في 18 مادة.

تعتبر هذه القوانين الإصلاحية أهم الإصلاحات العثمانية التي صدرت خلال الفترة التي عرفت بفترة التنظيمات الكبرى.[3]

المبحث الرابع: الإصلاحات في العهد الدستوري 1876م-1908م

بدء هذا العهد مع تولي السلطان عبد الحميد الثاني مقاليد الحكم عام 1876م خلفا لأخيه السلطان مراد الخامس، وشدت فترة عبد الحميد نشاطا إصلاحيا ملحوظا، ففي عهده صدر دستور سنة 1876م[4]، فبعد مناقشات عديدة انتهي اجتماع الجنة التي تزعمها الصدر الأعظم مدحت باشا، وكتب هذا الأخير إلى الباب العالي قائلا: "**لم يكن غرضنا من**

---

(1) قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص64.

(*)**السناجق:** جمع سنجق ومعناه العلم واللواء الخاص بالدولة ثم خص به اللواء الذي يمنحه السلطان للوالي أو الأمير ثم تطورت الدلالة فأصبحت تعني قسم اداري من اقسام الدولة. **أنظر:** سهيل صابان، مرجع سابق، ص136.

(2) غنية بعيو، مرجع سابق، ص121.

(3) للمزيد حول الإصلاحات في الفترة من 1840م إلى سنة 1874م. **أنظر المذكرة:** الملحق رقم 01، ص 69.

(4) دونالد كوارترت، **الدولة العثمانية 1700/_1922م**، تر: أيمن الأرمنازي، مكتبة العبيكل، الرياض، 2000، ص 130.

إعلان القانون الأساسي إلا محو الاستبداد، وتعيين ما لجلالتكم من الحقوق وما عليها من الواجبات، وتعيين وضائف الوكلاء ومسؤولياتهم وتأمين جميع الناس على حريتهم، حتى ترتقي البلاد في معارج الارتقاء."،[1] وبانتهاء مهمة هذه اللجنة أعلن عن الدستور العثماني يوم 23 ديسمبر1876م، وضع هيكل برلماني يقوم على مجلسين، مجلس الأعيان[*] ومجلس المبعوثان[**]، هذا وقسم الدستور العثماني إلى 12 قسم ويضم 119 مادة وكان تأثير الدستور الفرنسي والبلجيكي وحتى الأمريكي واضحا في الدستور[2]، أما أقسامه في كالآتي:

القسم الأول: تناول هذا القسم الدولة العثمانية وعاصمتها، وقرر أن دينها الإسلام، وتناول حقوق السلطان وواجباته، والدعاء له في الخطبة، وأبرز صلاحياته المتعددة.

القسم الثاني: ونص على الحقوق العامة لرعايا الدولة، فهو يؤكد على مساواتهم أمام القانون بغض النظر عن دياناتهم.

القسم الثالث: في وكلاء الدولة، ويحوي هذا القسم من المادة 27 الى المادة 38، وينظم أوضاع المسؤولين في الدولة (الوكلاء)، وهم رؤساء المصالح الحكومية وفي مقدمتهم الصدر الأعظم وشيخ الإسلام.

القسم الرابع: في المأمورين، يحوي من المادة 39-41، ينظم هذا القسم أوضاع المأمورين المنتخبين للمأموريات من تعيين وعزل وما يتعلق بذلك.

---

[1] روحي الخالدي، **الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص 32.

[*] **مجلس الأعيان:** هو مجلس معين من قبل السلطان مدى الحياة، يختار أعضاءه من الأشخاص الذين لهم خدمات حسية ومشهورة في الدولة كالوزراء والولاة والمسيرين وقضاة العسكر والسفراء والبطاركة، واختصاصها: هو تدقيق القوانين واللوائح الصادرة في هيئة المبعوثان. رفضها أو ردها لأجل إعادة النظر في تعديلها. أما اللوائح التي توافق عنها فترفعها للصدر الأعظم. **أنظر:** عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص42.

[**] **مجلس المبعوثان:** اسم الجمع على الطريقة الفارسية لكلمة مبعوث العربية، يتم اختيار أعضاء بالانتخاب (سري) لا يجوز لعضو هيئة المبعوثان أن يجمع بين العضوية ووظيفة حكومة أخرى-باستثناء الوزارة ويجب أن توفر فيه صفات منها التابعية العثمانية، ومعرفة اللغة التركية. **أنظر:** عبد العزيز محمد عوض، مرجع نفسه، ص43.

[2] وجيه كوثراني، «**التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الدستوري نصا وتطبيقا ومفهوما**»، مجلة تبين، ع3، شتاء 2013، ص 04.

القسم الخامس: في المجلس العمومي، من المادة 42-59، يؤكد أن المجلس يتكون من هيئتين هما مجلس الاعيان ومجلس المبعوثان، ويبين أوضاع المجلس وأعضائه، وما يناقش فيه، وكيف يناقش

القسم السادس: في هيئة الأعيان، يحوي من المادة 60-64، وينظم هذا القسم أعضاء الهيئة، وكيفية الانتخاب، وشروط العضوية ومدتها، ومرتبات الأعضاء.

القسم السابع: في هيئة المبعوثان، من المادة 65-80، وينظم هذا القسم أعضاء الهيئة وكيفية الانتخاب وشروط العضوية، وكيفية عمل الهيئة.

القسم الثامن: في المحاكم من المادة 81-91، وينظم هذا القسم طريقة المحاكمات وأوضاع القضاة وأمور القضاء والتقاضي.

القسم التاسع: في الديوان العالي من المادة 92-95، ينظم هذا القسم شؤون الديوان العالي ومهامه واختصاصاته.

القسم العاشر: في الأمور المالية، من المادة 96 إلى المادة 107، وينظم أمور مالية الدولة، والميزانية العامة والمحاسبة.

القسم الحادي عشر: في الولايات ويحوي المواد من 108-112، وينظم شؤون إدارة الولايات، وأعضاء مجلس الإدارة، والألوية والأقضية وأمور البلدية.

القسم الثاني عشر: من المادة 113 الى المادة 119، يحوي هذا القسم مواد لا تدخل تحت أي قسم من الأقسام السابقة، مثل حالات فرض الأحكام العرفية، إلزامية التعليم الأولي، كيفية تعديل الدستور وتفسير أحكامه.[1]

هذا ودام دستور فترة المشروطية الأولى (أي الحكومة وفق شروط) أو فترة الديموقراطية المتوجة مدة سنة واحدة وشهر و21 يوما حيث عطل هذا الدستور يوم 13-02-1878م، من طرف السلطان عبد الحميد الثاني واستمر تعطيله مدة 30 سنة، وأصبح السلطان خلال هذه الفترة(1878م-1908م) له الامر في كل شيء، وأطلق الاوربيون على هذه الفترة مرحلة حكم الاستبداد.[2]

---

[1] **القانون الأساسي**، مطبعة الآداب، بيروت، 1908، ص 4-22.

[2] يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج2، تر: عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح: محمود الأنصاري، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إسطنبول، 1990، ص 116.

كان وراء تعطيل السلطان عبد الحميد للدستور، أنه رأى أن المجتمع العثماني لم يكن نضج بعد بالدرجة التي تؤهله لخوض مثل هذه التجربة، بالإضافة أنه كان واضحا أن رجال الدولة العثمانية لم يكونوا على استعداد بعد لدخول الشعب في السياسة، وكان من وراء استمرار السلطان في اتباع هذا النظام الفردي هو انتهاجه سياسة خارجية تقوم على الحياد وتوطيد علاقات صداقة مع الدول المجاورة.[1]

رأى السلطان عبد الحميد الثاني أن من ضروريات إصلاح الدولة العثمانية والأمة الإسلامية هو الوحدة والترابط بينهم، واستطاع أن يجمع تحت لوائه رجال الفكر والسياسة المسلمين، في مقدمتهم خير الدين التونسي، وجمال الدين الأفغاني[*] وأبناء الأمير عبد القادر الجزائري.[2]

تعددت مجالات الإصلاح أثناء حكم السلطان عبد الحميد، فكانت في الجانب التربوي والتعليمي من خلال إنشاء المدرسة السلطانية للشؤون المالية عام1878م، ومدرسة الحقوق الشهانية في السنة نفسها، ومدرسة الفنون الجميلة عام 1879م، ومدرسة التجارة عام1882م، ومدرسة الهندسة المدنية، سنة 1884م، ومدرسة الطب البيطري عام 1889م، ومدرسة الشرطة ومدرسة الجمارك عام 1892م، ومدرسة الطب عام 1898م، وغيرها من المدارس العليا الأخرى التي بلغ عددها آنذاك ثماني عشرة مدرسة.[3]

وترك السلطان المدارس الدينية التقليدية تؤدي رسالتها التعليمية في تدريس علوم الدين واللغة العربية، دون أن يتدخل في شؤونها، بل وأنشأ إلى جانبها عددا كبيرا من المدارس الرشدية (الإعدادية والمتوسطة) والتي بلغ عددها في ولايات الدولة 29 مدرسة، وأنشأ عددا

---

(1) الأميرة عائشة عثمان أوغلي، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، تر: صالح سعداوي صالح، دار البشير للنشر والتوزيع، الأردن، 1991، ص 21-22.

(*) **جمال الدين الأفغاني:** هو جمال الدين الأفغاني بن صفنتر ولد في قرية أسعد أباد في كابول الأفغانية من أسرة عريقة في أفغانستان، مفكر إسلامي، توجه الى فكرة الجامعة الإسلامية الداعية للوحدة الإسلامية بداية من سنة 1876م أسس جريد العروة الوثقى. **أنظر:** محمد عمارة، **جمال الدين الأفغاني موقظ الشرق وفيلسوف الإسلام**، ط2، دار الشروق، 1988، ص20-40.

(2) أنور الجندي، **السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية**، دار ابن زيدون، بيروت، 1407هـ، ص 81.

(3) الأميرة عائشة عثمان أوغلي، مصدر سابق، ص22.

من المدارس الثانوية، كانت أشهرها المدرسة السلطانية في "غلطة سراي" في إسطنبول وذلك طبقا لأحدث وسائل العصر وأنشأ الجامعات في إسطنبول وبعض الولايات العثمانية.[1]

وعلى المستوى العسكري توجه السلطان إلى إصلاح الجيش من خلال تجهيزه بالأسلحة الحديثة، وما هو أنسب من أسطول وفنون الحرب، وتوجه الإصلاح في عهده إلى التعليم العسكري، إذ دعم الكليات التي كانت قائمة من قبل، وأنشأ مدارس حربية في أدرنة ودمشق وبغداد وغيرها،[2] واستقدم الجنرالات من ألمانيا لتدريب الجيش العثماني حسب متطلبات العصر، وأرسل بعثات عسكرية للتدرب في الكليات الألمانية، وأنشأ مدرسة للبحرية العسكرية وأخرى للبحرية التجارية، حتى أن عدد الخريجين من المدارس العسكرية فاق عدد خريجي المدارس العليا المدنية.[3]

أما إصلاحات الميدان السياسي والإداري فتمثل في تأسيس جهاز لجمع المعلومات يكون قادرا على متابعة التطورات الدبلوماسية عن كثب، وحصر السلطان عبد الحميد الثاني بين يديه كل أدوات السياسة الخارجية، في وقت كانت القوى الأوربية على درجة كبيرة من النشاط والفعالية داخل أراضي الدولة، وعمل خطة تعطي الأولوية للمسلمين وتكسب تأييدهم، وعمل على إقامة نظام قضائي فعال، وتأسيس نظام إداري قوي، بالإضافة إلى تقوية الرقابة الموجهة على أجهزة الدولة والمؤسسات.[4]

توجه السلطان توجها مغايرا لما اتبعه المصلحون السابقون، وذلك من خلال التوجه إلى نشر ثقافة جديدة قوامها مواجهة الاستعمار الغربي والخطر الأوربي والصهيوني بالتوجه إلى فكرة الوحدة الإسلامية.[5]

بالإضافة إلى ذلك انكب السلطان عبد الحميد الثاني على التوجه إلى الإصلاح الاقتصادي، بالنظر إلى الانهيار الذي مس الدولة العثمانية، ومن أهم الإصلاحات الاقتصادية على الإطلاق خلال هذه الفترة، هو انشاء خط الحجاز أو سكك حديد الحجاز،

---

[1] نفسه، ص22.

[2] أنور الجندي، مرجع سابق، ص 81.

[3] مصطفى طوران، **أسرار الانقلاب العثماني**، تر: كمال خوجة، ط3، دار السلام، حلب، 1980، ص 38.

[4] الأميرة عائشة عثمان أوغلي، مصدر سابق، ص22.

[5] أنور الجندي، مرجع سابق، ص80.

والشبكة التلغرافية، هذا الإصلاح تنوعت أهدافه بين دينية وعسكرية واقتصادية وحضارية وسياسية.

فعلى المستوى الديني تمثل الهدف في خدمة حجاج بيت الله وحمايتهم، والهدف العسكري هو تسهيل التحركات العسكرية وحشد الجيوش بغية التصدي لأي هجمة خارجية، أما هدفه التجاري فكان إحداث رواج للمنتجات التجارية والزراعية وصولا للبحر الأحمر، كما كان انجاز هذا المشروع العملاق يثبت للدول التي تطمع لتفريق الدولة العثمانية وتريد التهامها وعلى رأسها الدول الأوربية على الوحدة الإسلامية، كما كان هدف السلطان عبد الحميد السياسي هو تحقيق نوع من الاستقلالية للدولة العثمانية عن أوربا عسكريا وسياسيا واقتصاديا وتقنيا، ولعل هذا الخط الحجازي يعتبر من أروع السلطان عبد الحميد الثاني الرامية للحفاظ على الوحدة الإسلامية.[1]

مما تقدم يتضح لنا جليا أن الدولة العثمانية سارعت إلى تدارك الضعف الذي أصابها باللّجوء إلى الاصلاحات، وهي عبارة عن مجموعة من الفرمانات واللوائح التنظيمية التي تشكل في مجموعها قوانين إصلاحية أدخلتها الدولة العثمانية على أدوات الحكم والإدارة في مختلف فروعها، فأرست بذلك قواعد تنظيم الدولة على أسس قانونية وفكرية جديدة وتوجت بمرسوم كلخانة 1839م، وخط شريف هيمانون 1856م والدستور العثماني 1876م، بالإضافة إلى كون هذه الإصلاحات مست مختلف المجالات وصولا إلى سنة 1908م. وخلع السلطان عبد الحميد الثاني.

[1] صالح كولن، «**سكة حديد الحجاز**»، مجلة حراء، ع16، السنة الرابعة، يوليو/ سبتمبر 2009، ص18.

الفصل الثالث: ردود الفعل اتجاه الإصلاحات العثمانية ونتائجها.

- المبحث الأول: مواقف الدول الأوربية من الإصلاحات.
- المبحث الثاني: موقف الأقليات من الإصلاحات.
- المبحث الثالث: موقف طبقات المجتمع العثماني من الإصلاحات.
- المبحث الرابع: نتائج وآثار الإصلاحات على الدولة العثمانية 1908م-1924م.

الفصل الثالث: ردود الفعل اتجاه الإصلاحات العثمانية ونتائجها.

أعقب الإصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية مجموعة من المواقف وردود الفعل من مختلف الأطراف بين مؤيد ومعارض، وكانت هذه المواقف على النحو التالي:

المبحث الأول: مواقف الدول الأوربية.

تميز الموقف الأوربي عموما بمساندته للإصلاحات العثمانية، وقد جسدت هذه المساندة كل من بريطانيا وفرنسا اللتان كانتا متحمستان لحركة التجديد التي انتهجتها الدولة العثمانية، ذلك أن إدخال النظم الأوربية إلى الإدارات العثمانية، واحتواء هذه الدول لحركة التنظيمات واستغلالها سيفتح أمامها مجالات واسعة لتحقيق أغراضها الظاهرية والخفية،[1] حيث أن هذه الدول مثل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا لم تكن مهتمة بالنظام الذي تسير عليه الدولة العثمانية، إنما كانت تهتم بمصالحها فقط،[2] وبتالي لا يمكن أن تقف هذه الدول ضد التنظيمات التي شرعتها هي بنفسها،[3] وعملت على تطبيقها، فمرسوم كلخانة 1839م تم بموافقة الدول الأوربية، وبذات مسألة المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية أمام القانون.[4]

أما مرسوم خط هاميون 1856م فكان بضغط أوربي هو كذلك، حيث أقنعت هذه الدول المتأثرين بالثقافة الأوربية من العثمانيين بضرورة الإصلاح داخل الدولة بناء على نظمهم،[5] ولعل ما يؤكد هذا بوضوح هي النقاط التي جاء بها مرسوم 1839م ومرسوم 1856م، بأنه اقتبس أكثر مواده من الغرب بصورة لم تعهدها الوثائق العثمانية من قبل، فلم

---

(1) غانية بعيو، مرجع سابق، ص135.

(2) يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج2، مرجع سابق، ص120.

(3) عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص267.

(4) بان غانم أحمد الصائغ، «**سياسة بريطانيا تجاه النصارى واليهود في الدولة العثمانية (1839-1914)**»، مجلة التربية والعلم، مج19، ع5، 2012، ص21.

(5) محمد علي الصلابي، مرجع سابق، ص407.

يستشهد الأخير ولو بأية قرآنية ولا بقوانين الدولة، وهذا تماشيا مع بعض ما تريده الدول الغربية.[1]

وما يؤكد أيضا وقوف الدول الأوربية وراء هذه الإصلاحات، بل والضغط على السلاطين العثمانيين لتنفيذها، أن المحادثات التي سبقت مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس 1856م حيث ضغط حلفاء الدولة العثمانية من الأوربيين على السلطان أن يعقد اتفاق دولي يتعهد فيه بتنفيذ الإصلاحات المزمع القيام بها، فتبع هذا اصدار خط هاميون1856م،[2] وهو نفس الأمر الذي ذهب إليه كارل بروكلمان حيث ذكر أن السلطان العثمان وتحت الضغوط الدولية أصدر منشورا اصلاحيا ثانيا عرف بالخط الهاميوني.[3]

كما كان دستور 1876م، لأول مرة في تاريخ الإسلام ودوله يجري العمل بدستور مأخوذ من الدساتير الفرنسية والبلجيكية والسويسرية، وهي دساتير وضعية علمانية،[4] هذا وكانت الدول الغربية من وراء ضغوطها على الدولة العثمانية هو إلحاق الدولة بركب الدولة العثمانية لإخضاعها لمعايير السوق الدولية ونضمها وقوانينها، وتحولت الدولة العثمانية إلى سوق شبه مستعمرة إلى للدول الرأسمالية،[5] ووقفت فرنسا إلى جانب التنظيمات وحركة الإصلاح العثمانية، وذلك ما يؤكده احتضانها لعدد كبير من السفراء ورجال الإصلاح العثمانيين، وكذا انفتاح العثمانيين واعتمادهم على الخبرة والنظم الفرنسية، خاصة مع تسرب الفكر والتقنية الفرنسية إلى داخلها،[6] واستغلت فرنسا هذه التنظيمات وحاولت تدعيمها قصد

---

(1) بان غانم أحمد الصائغ، مرجع سابق، ص22.

(2) دائرة المعارف الإسلامية، مادة التنظيمات، مج7، ص 80.

(3) كارل بروكلمان، مرجع سابق، ص 561.

(4) قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص63.

(5) نفسه، ص 69.

(6) السيد محمد الدقن، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية**، [د. م]،[د.ت]، ص102.

تحقيق هدفها لبسط حمايتها على جميع الرعايا الكاثوليك(*) بالدولة ولهذا الغرض جاء ترحيبها بحركة الإصلاح العثمانية واحتوائها.[1]

كما حذت روسيا حذوها بالنسبة لحماية الأرثوذكس(**)، وإن كانت روسيا تفضل بقاء النظم القديمة خاصة بعد تغلغل فرنسا داخل الدولة العثمانية.[2]

المبحث الثاني: موقف الأقليات من الإصلاحات العثمانية.

رغم أن الإصلاحات كانت تخدم الأقليات الدينية، ورغم ما كان لهذه الأقليات من مكاسب وتنازلات، والتزام السلاطين العثمانيين خاصة خلال فترة التنظيمات،[3] بل وزادت امتيازاتها خلال هذه الفترة نتيجة التسامح العثماني معهم، حيث ساوتهم وميزتهم عن فئة المسلمين، وزادت ثرواتهم إلا أن هذه الفئة ظلت متمسكة ورافضة للتنظيمات،[4] بسبب الضغوط الخارجية والسياسية الأوربية أصبحت البطريركية(***) تمثل دولة داخل دولة،

(*) **الكاثوليك:** تكونت هذه الطائفة في الشام نتيجة الانشقاقات عن الكنيسة الشرقية، حيث استطاع المنشقون عن الكنيسة الأرثدوكسية أن يشكلوا طائفة جديدة عرفت باسم الروم الكاثوليك، وتم ذلك عام 1724م، وانتخب لها بطريرك خاص بها. **أنظر:** عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص304.

(1) عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق ص 46.

(**) **الأرثودكس:** لمذهب الارثوذكس، الكلمة تعني الفكرة القومية أو التفكير القويم أي المطابق لتعاليم الكنيسة وللعقيدة التي تؤمن بها، وتطلق في الغالب على اتباع الكنائس الشرقية التي بقيت وفيه لمقررات مجمع أفسس سنة 431 وخلقيدونيا سنة 451. علما وأن الكنائس التي انفصلت عن الكنيسة الكاثوليكية في روما منذ 1054 بطبيعة اعتقادها وبطقوسها تعتبر أنها تمثل الكنيسة الأرثوذكسية الحقيقية. أنظر:

paul christopheK ،**petit dictionnaire de l'histoire de l'Eglise**،Editions Desclée de Brouwer ، paris.1994،pp105-106

(2) عبد الزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص27-28.

(3) ثريا شاهين، **دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية**، تر: محمد حرب، دار المنايرة، جدة، 1997، ص27.

(4) قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 63.

(***)**البطريركية:** يطلق على بعض الرؤساء الدينيين الذين تمتد سلطاتهم إلى عدد من الأساقفة. **أنظر:** محمد شفيق غربال، مرجع سابق، ص200.

ودفعت الدولة العثمانية ثمن هذا الأمر، إذ برزت أنانية هذه الأقليات[1]، وضلت الدولة العثمانية في نضرها دولة إسلامية لا تمثلها، وإن المتتبع للفرمانات السلطانية خلال القرن التاسع عشر ميلادي سيرى بأنها–الدولة العثمانية– عملت على ضمان المساواة بين جميع رعايا الدولة، بل وأبقت على امتيازات الملل غير الإسلامية، وحين حاول خط كلخانة 1839م فرض المساواة بين رعايا الدولة [2]عارضته الكثير من الطوائف والأقليات مثل الأرمن، كما يذكر السلطان عبد الحميد في مذكراته السياسية أنهم "**عارضو إلغاء قانون الالتزام، ولم يتنازلوا عن امتيازاتهم القيمة، وقاوموا هذا الإلغاء بإسرار ونجحو في إبقاء كل شيء كما هو عليه**"،[3]

كما ثاروا ضد قانون الخدمة العسكرية والتجنيد الإجباري الذي كان 20 سنة، وكان لارتباط هذه الطوائف بالدول الأوربية أثيره في ذلك، لاعتقادها أن مصالحا تتمثل في الانفصال والاستقلال عن الدولة العثمانية، هذا التدخل الأجنبي الذي أدى إلى تفكك وانحلال نظام الملة العثماني، وحل محله نظام طائفي مع بداية القرن العشرين، ومن خلال هذه الأفكار كانوا سببا تجزئة الدولة العثمانية ومن ثم انهيارها.[4]

كما لم يرضى عنها الأجانب الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة، حتى أن صيارفة اليهود والنصارى عارضوا ابطال تلزيم الضرائب[5]

---

[1] ثريا شاهين، مرجع سابق، ص29.

[2] قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص98.

[3] السلطان عبد الحميد، مصدر سابق، ص28.

[4] قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 99.

[5] فيليب حتي، **تاريخ سويا ولبنان وفلسطين**، تر: كامل اليازجي، ج2، دار الثقافة، بيروت، 1963، ص 314.

المبحث الثالث: موقف طبقات المجتمع العثماني من الإصلاحات

هنا سوف نتطرق إلى ردود فعل رأي المجتمع العثماني والإسلامي بمختلف طبقاته حول الإصلاحات العثمانية، وسوف نتطرق إلى رأي المسؤولين والعلماء والعامة حول هذه الإصلاحات.

أما المسؤولين العثمانيين ورغم توجه أغلبهم إلى المناداة بالإصلاحات متأثرين بالضغوط الخارجية، خاصة فترة بداية الإصلاح إلا أنه ضهر فيما بعد أن هذه الإصلاحات سلبياتها أكثر من إيجابياتها، ونلاحظ أراء أهم مراكز الحل والعقد في الدولة العثمانية تنتقد هذه الإصلاحات،[1] مثلما ذهب إليه الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا مشرع خط كلخانة 1839الذي صرح منتقدا:" **إن خط هاميون سار أشواطا بعيدة إلى الأمام، وجاء قفزة بدلا من النص على تنفيذ الإصلاح بالتدريج، وانتقد الحاق خط هاميون بصلح باريس، مما شكل خطرا على شرف السلطان والدولة واستقلال هذه الأخيرة وسلامتها**" [2]

هو نفس ما ذهب إليه شيخ الإسلام مصطفى صبري[*]، الذي تصدى لكل المفكرين والمسؤولين الذين أنجبتهم حركة الإصلاح العثماني، ومن بعدها حركة الاتحاد والترقي، التي كانت ترى في الإسلام عقبة ضد التطور كما دعا إلى استنهاض الأمة الإسلامية لإزالة مظاهر العلمانية والتغريب الحضاري والخلقي[3].

---

[1] خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي**، دار الطليعة، بيروت، 1965، ص 74.

[2] قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص66.

[*] **مصطفى صبري:** هو الشيخ مصطفى صبري بن أحمد القازبادي، ولد عام 1869م، نشأ في بيت علمي، ترقى لأعلى المناصب العلمية في الدولة العثمانية، وهو منصب شيخ الإسلام، حاول أن يستفيد من منصبه لإنقاذ الإسلام من الاخطار التي كانت تهدده أواخر أمر الدولة العثمانية، ووقف في وجه العلمانيين، توفي سن 1954م.**أنظر**: مفرح بن سليمان القوسي، **مصطفى صبري(1869م-1954م)**، دار القلم، دمشق، 2006، ص77-95.

[3] سيد بن عيسى العفاني، **زهرة البساتين من موقف العلماء والربانيين**، ج2، دار العفاني، القاهرة، [د.ت]، ص 230.

ووصل الأمر بمفتي الدولة في عهد السلطان سليم الثالث 1807م، الذي أفتى بخلعه عن العرش لأنه أدخل على الدولة بعض أنظمة الفرنجة المنافية للإسلام، وتم فعلا خلع السلطان سليم الثالث بموجب هذه الفتوة.[1]

تتابع الانتقاد للإصلاحات والتنظيمات من طرف طبقة العلماء، حيث أعلنوا أنها منافية للقرآن الكريم خاصة بعد الإصلاحات التي مست المقومات الإسلامية، حيث أبعدت المساجد عن وضيفة التعليم التقليدية وإنشاء نظارات المعارف العمومية، وإنشاء مجلس عالي للقضاء سنة 1854م، وصدور نظام المعاملات المالية بين عامي 1869م-1876م، الأمر الذي أدى إلى حرمان رجال الدين حقوقهم في التشريع والإدارة، وانتقد هؤلاء بشدة المسلمين المتعلمين في المدارس الغربية فحسب العلماء هم سبب ذلك، واعتبرت فئة أخرى أن تأكيد الدستور عن المساواة التامة بين المسلمين والمسيحيين، وإدخال هؤلاء في إدارات الدولة مخالف للشريعة الإسلامية، ويعد تنازلا للغرب وبالتالي ضرب الهيئة الإسلامية وجعل المسلمين عبيدا عند غير المسلمين،[2] وظل الأمر على ما هو عليه إلى أن عطل السلطان الدستور سنة 1878م.[3]

ومما يجدر الإشارة إليه أنه مع بداية الإصلاحات القام بها سليم الثالث وبعده محمود الثاني، ثم في عهد التنظيمات لم يستطع العلماء التصدي لهذه الهجمة بجبهة موحدة، فارتباط كبار العلماء ورغبتهم في الحفاض على امتيازاتهم جعلهم ينحنون لمشيئة الدولة في الإصلاح، حيث اقتصرت المعارضة على الطبقة الوسطى من العلماء، واعتبروا الإصلاحات بدعة غير شرعية وتقليد للكفرة.[4]

---

[1] زيادة أبو غنيمة، **جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك**، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 1983، ص 125.

[2] طارق البشري، **المسألة القانونية بين الشريعة والقانون الوضعي في التراث وتحديات العصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص627.

[3] أحمد مصطفى عبد الرحيم، مرجع سابق، ص203.

[4] أنفسه، ص202.

وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني نمت قوة الهيئة الإسلامية وعملت على عدم تنفيذ الإصلاحات، الوافدة من الغرب، خاصة بعد توجه السلطان إلى فكرة الوحدة الإسلامية لإنقاذ الدولة، ويعتبر السلطان عبد الحميد أفضل من عبر عن سلبية الإصلاحات العثمانية ذات الطابع التغريبي حيث قال:"...**التجديد الذي يطالبون به تحت اسم الإصلاح سيكون سببا في اضمحلالنا، ترى لماذا يوصي أعداؤنا الذين عاهدوا الشيطان بهذه الوصية بذات، لا شك أنهم يعلمون أن الإصلاح هو الداء لا الدواء، وأنه كفيل بالقضاء على إمبراطوريتنا... الأوربيون يتوهمون أن السبيل الوحيد في الخلاص هو الأخذ بحضارتهم جملة وتفصيلا، ولا شك أن طراز التطور عندنا هو غير ما عند الأوربيين... علينا أن نتطور من تلقاء أنفسنا** ..."[1]

هذا الذي عبر عنه السلطان عبد الحميد الثاني يؤكد عن بعده الإسلامي الذي توجه إليه من حلال فكرة الجامعة الإسلامية، كما قال أنه مع التقدم وليس ضده، بشرط أن تكون الحاجة إليه قائمة، حيث يقول:" **ليس من الصواب القول بأني ضد كل تجديد يأتي من أوربا...ليس الإسلام ضد التقدم، لكن الأمور القيمة يجب أن تكون طبيعية وتأتي من الداخل** ".[2]

أما موقف الطرق الصوفية فقد وقف هو الآخر ضد هذه الإصلاحات، خاصة بعد أن فقدت الكثير من امتيازاتها كنتيجة لإصلاحات القرن التاسع عشر، كما أن انتشارها في الوسط الشعبي جعلها تبث الأفكار المعادية للغرب والتحديث، وظهرت بقوة مع السلطان عبد الحميد الثاني.[3]

---

[1] السلطان عبد الحميد الثاني، مصدر سابق، ص 192.

[2] محمد، حرب، **السلطان عبد الحميد الثاني، آخر السلاطين العثمانيين الكبار**، دار القلم، دمشق، 1990، ص80.

[3] غانية بعيو، مرجع سابق. ص166

موقف العامة العثمانيين أو المنطوين تحتهم أنكرت هذه الإصلاحات والتنظيمات إنكارا حتى أنه ظهرت في بعض جهات الدولة مبادئ الاضطراب، ويعود سبب ذلك أن العامة ترى فيها شرع مخالف للإسلام،[1] كما انتقدت أيضا لأن أجهزة الدولة لم تقم في الأرياف والمناطق البعيدة بل اقتصرت على مراكز الولايات وارتبطت مباشرة بحكومة إسطنبول.[2]

أما على مستوى الولايات فالملاحظ أنه لما أرادت الدولة العثمانية تطبيق الإصلاح فيها، وجباية الضرائب منهم، أظهر مشايخ أعيان الولايات العصيان والامتناع عن تطبيق هذه الأوامر، بل وامتد الأمر بسكان بع[3]ض المناطق لمهاجمة بعض المنشآت الإصلاحية التي قامت بها الدولة مثل سكة الحديد، فالأعيان كانوا يرون أن الهدف من وراء هذه الإصلاحات هو تقويض استقلالها،[4] وعارضت مجموعة الإقطاعيين الإصلاحات، وافتعلت الأزمات الداخلية لعرقلتها، ذلك أنها وجدت في تشريعات الإصلاح حدا لنفوذها ومساسا بمصالحها.[5]

المبحث الرابع: نتائج وآثار الإصلاحات على الدولة العثمانية 1908م-1924م

يعتبر الكثير من الباحثين أن الاصلاحات العثمانية توقفت بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1909م لكن الملاحظ أنه بعد التحول الذي شهده النظام السياسي العثماني وسيطرة الاتحاديين عن الحكم حدث بعض التنظيمات والتي سوف نشير اليها هنا.

---

(1) قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 64.

(2) وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 126.

(3) غانية بعيو، مرجع سابق، ص 149.

(4) عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص210-213.

(5) غانية بعيو، مرجع سابق، ص 151.

بعد انقضاء 31 سنة من تعطيل العمل بالدستور من جديد وفي سنة 1908م تم افتتاح الدستور من طرف السلطان وبضغط من الاتحاديين،[1] ونتيجة لذلك أجريت الانتخابات لأول مجلس نواب في ظل الدستور الجديد، وعندما تم انقلاب 1909م أجريت بعض التعديلات على الدستور وتم بموجبها إعطاء الصلاحيات لرئيس الوزراء لاختيار وزرائه والمسؤولية الجماعية للوزارة تجاه تصريف شؤون الدولة.

قامت جمعية الاتحاد والترقي باستحداث أنظمة جديدة في الجهاز الإداري على مستوى العاصمة والولايات، وأعادت تنظيم المجالس البلدية، والتأكيد على المركزية في نظام الحكم وكيفية التنسيق بين الولايات والعاصمة بطرق حديثة وتبني بعض التنظيمات في مختلف المجالات.[2]

بعد أن تعرضنا لأهم الإصلاحات العثمانية ننتقل إلى إبراز نتائج وآثار هذه الإصلاحات على الدولة العثمانية وإلى أي مدى وفقت هذه الإصلاحات في تحقيق أهدافها؟

إن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من التجربة الإصلاحية العثمانية والتي كان لها بصمتها في بقاء الدولة من عدمه، أنه كانت هناك نتائج إيجابية مؤقتة إلا أنه بالعموم نقول أن هذه الإصلاحات لم تثمر ثمارها المرجوة، فهي لم تقنع الدول الأوربية بعدم التدخل في شؤون الدولة الداخلية، ولم تحقق الحكم المركزي الذي كانت تريده، ولم تنهض بالدولة العثمانية لتقف في مصاف الدول الغربية.[3]

---

(1) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، تر: ناصر الدين الأسد واحسان عباس، ط8، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، ص178-179.

(2) أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 51-52.

(3) السيد محمد الذقن، مرجع سابق، ص106.

ويعود سبب هذا الفشل للعديد من العوامل والعراقيل التي وقفت في وجهها ويمكن إبرازها على النحو التالي:

-كان حماس بعض المصلحين شديدا للأخذ بنظم الغرب وأساليبهم لكن هذا الحماس لم يغدوا إلا في الجوانب الشكلية فقط، فأصبحت قرارات الإصلاح مجرد مبادئ مكتوبة على الورق.

-أن بعض السلاطين الذين أصدروا هذه الإصلاحات لم يكونوا جادين في إصلاح يهدف إلى خدمة الدولة بل كان همهم وشغلهم الشاغل هو محاولة إرضاء وكسب ود الدول الأوربية.

-أن الطبقة المثقفة العثمانية التي حملت مشعل الإصلاح لم تكن ثورية بدرجة كافية للدفع بالدولة للأمام، كما كانت ازدواجية في هذه الطبقة فهناك من يريد الإصلاح وفق نظم غربية بحتة، وهناك مفكرين إصلاحيين محافظين يريدون النهوض بالدولة وفق مبادئ إسلامية.

-قلة المؤيدين للإصلاحات سواء من رجال السلطة أو من العامة[1]

-ندرة المتعلمين النابغين في الدولة، فلم يجد المصلحون من يعتمدون عليهم في الإصلاحات.

-افتقار الدولة للمال والكفاءات التي تسير مواردها، والتي تهيئ الظروف الحسنة للإصلاحات

[1] عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص35-38.

-لم تكن الدول الأوربي بوجه عام خالصة النية فيما كانت تعلنه حول مصلحة الدولة العثمانية، والأخذ بيدها في طريق الإصلاح، فهي لم تزودها بخبراء أكفاء ومخلصين بل العكس من ذلك.

-اتجاه بعض الدول الأوربية إلى عرقلة الإصلاح مثل النمسا وروسيا اللتان كانتا تعملان على إنهاء الدولة العثمانية.[1]

وبالتالي وجود عاملين أثرا على إعاقة حركة الإصلاح هما عامل داخلي وخارجي، فالداخلي ممثل في وجود هوة بين الدولة ورعاياها، أما الخارجي فتمثل في استمرار ثورات الأقليات، والضغط الأجنبي الأوربي على الدولة وولاياتها، الأمر الذي صرفها عن التفكير في الأمور الإصلاحية والتوجه إلى الدفاع عن ولاياتها المهددة بالاحتلال الأجنبي.[2]

وبرزت أهم النتائج التي ظهرت خلال هذه الفترة والتي كان لها أثرها البارز في انهاء وجود الدولة العثمانية هي:

تغلغل مظاهر العلمانية في المؤسسات الرسمية للدولة العثمانية وما يمكن أن نلاحظه من هذه الإصلاحات أنه بعد تولي الاتحاديين (1908م-1918م) للحكم شهدت الدولة بعض التغييرات الإدارية والسياسية من بينها، عزل شيخ الإسلام من الوزارة والبدء في وضع المحاكم الشرعية تحت الرقابة العلمانية لوزارة العدل، ضم مؤسسة المدرسة الى الاختصاص القانوني لوزارة التعليم، انشاء وزارة جديدة للمؤسسات.[3]

أدت الإصلاحات العثمانية بالأقليات للمطالبة بالاستقلال والانفصال وكذا فقدان الدولة لكثير من أجزائها، وهو ما كان فعلا مثل اعلان بلغاريا رسميا استقلالها عن الدولة، وإلحاق

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 161.

[2] عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص35-38.

[3] عمر تابشينار، «**أثر التقاليد العلمانية على تطور النظام السياسي التركي**»، مجلة شرق نامة، ع7، جانفي 2011، ص15.

النمسا لمقاطعتي البوسنة والهرسك، والتحاق كريت باليونان، واحتلال إيطاليا لولاية طرابلس الغرب 1911م، والحرب البلقانية سنة 1912م[1]

هذا وأدت الإصلاحات العثمانية لظهور منظمات سرية تعمل على القضاء على الدولة بداية من النصف الثاني من القرن 19م وبداية ظهور المطالبات القومية ف البلاد العثمانية، فظهرت القومية العربية والألبانية والأرمن، وحتى القومية التركية الطورانية.[2]

وهكذا فان الإصلاح على المبادئ الاوربية الحديثة كان من العوامل الفعالة التي ساعدت على هلاك الدولة وانحلال إمبراطورتيها، ولم يكن الفساد والرشوة هو سبب القضاء على الدولة لأن كل تلك المثالب كانت قائمة في وقت اتساع الإمبراطورية وقوتها، ومع ذلك استمرت الدولة قائمة.

كما كان رأي الكثير من المؤرخين أن السبب الحقيقي لزوال الدولة هو الإصلاح على النمط الأوربي من ناحية، وأطماع الدول التي أرادت اقتسام أملاكها من ناحية أخرى، ورأت بعض الدول الأوربية أن زوال الدولة العثمانية بات ضروريا، حيث أنها فشلت في الاخذ بأسباب الإصلاح الأوربي، يقول اللورد كلارندون (Clarendon) وزير الخارجية البريطاني عام 1865م: "**إن الطريق الوحيدة لإصلاح الدولة العثمانية هي بإزالتها من على سطح الأرض كلية**"، وهذا ما يؤكد الهدف الحقيقي للأوربيين من وراء المطالبة بالإصلاح.[3]

كانت هذه أبرز المواقف اتجاه الإصلاحات العثمانية في مختلف مراحلها، وتنوعت مصادر هذه المواقف من مختلف الطبقات والفئات داخل الدولة العثمانية وخارجها، كما ترتبت عن هذه الإصلاحات عدة نتائج مهمة، سيكون لها أثر عميق في تاريخ الدولة.

---

[1] عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص 49-50.

[2] عمر تابشينار، مرجع سابق، ص 15.

[3] إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص159-160.

خاتمة

خاتمة:

تطرقنا في بحثنا هذا إلى الإصلاحات العثمانية، فلاحظنا أن هناك عدة عوامل وأسباب أدت إلى انتهاج الدولة لهذه الإصلاحات، حيث ضغطت العوامل الداخلية والخارجية لتولد نهجا إصلاحيا معينا في الدولة العثمانية وولاياتها.

وقد تنوعت هذه الإصلاحات وشملت مختلف المجالات سواء السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، كما يمكن القول أن الدولة العثمانية كانت لها الرغبة أو الجدية في الأخذ بالإصلاحات، لكن كيفية تجسيد هذه الإصلاحات والتحديات التي واجهتها حالت دون أن تصل بالدولة إلى نتائج جيدة ومثمرة.

والملاحظ أيضا أن أغلب إصلاحات الدولة العثمانية تمت على النمط الغربي الأوروبي، الأمر الذي لم يكن ليتناسب مع المجتمع العثماني الشرقي الإسلامي، وبالتالي يمكن القول أن التأثيرات الغربية على النهج الإصلاحي العثماني كانت بصمتها أعمق مقارنة بالضغوط والاحتياجات الداخلية.

لا يمكن أن نقلل من شأن محاولات الدولة العثمانية الإصلاحية، ورغبتها في الأخذ بأساليب المدنية الحديثة وإدخالها إلى إداراتها ومؤسساتها وولاياتها، لكن التخلف الذي استمر قرونا والتركة التي خلفتها فوضى القرون السابقة كان لها الثقل من حيث أنها جعلت محاولات الإصلاح تبدو وكأنها غير مجدية، بالإضافة إلى أن الفترة التي جرت فيها الإصلاحات جاءت متأخرة جدا.

حملت هذه الإصلاحات بذور فناء الدولة العثمانية، ويتجلى ذلك من خلال التشوه الذي طرأ على بنية المجتمع العثماني الإسلامي، ضف على ذلك أن هذه الإصلاحات أدت إلى نتائج أكبر وأعظم وهو إسقاط الخلافة الإسلامية، بل وإن تأثيراتها لا تزال ممتدة إلى يومنا هذا، من خلال حالة التشتت وعدم وجود قيادة إسلامية تجمع المسلمين تحت راية واحدة.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01: جدول بقرارات الإصلاحات التي صدرت خلال الفترة 1839م-1879م

التاريخ	الموضوع
1839-11-03م	خط شرف كلخانة
1840-03-08م	إعادة تنظيم أحكام العدلية
1840م	إصدار مجموعة قوانين جنائية.
1840م	إنشاء محكمة تجارية في وزارة التجارة
1843-09-06م	القانون الخاص بالمجندين في الجيش
1845م	إنشاء الجامعة ومعاهد أخرى للتعليم الثانوي
1846م	نشر مجموعة قوانين إدارية
1847م	إنشاء محاكم مدنية وجنائية مختلطة.
1847م	إنشاء وزارة (النظارة) للمعارف العمومية.
1850-05-24م	إصدار فرمان لصالح غير المسلمين.
1854م	تقسيم المجلس الكبير إلى مجالس خاصة بالإصلاح وآخر على للقضاء.
1855-05-07م	إبطال الخراج على الرعايا وقرار تجنيدهم.
1856-02-18م	إصدار خط هاميون.
1856م	تأسيس بنك عثماني.
1858-04-21م	نشر مجموعة من القوانين الخاصة بالأراضي.
1858-08-09م	نشر مجموعة من القوانين الجنائية.
1860-04-20م	ملحق لمجموعة القوانين التجارية وتنظيم محاكم التجارة.
1861م	دمج مجلسان العاليان فأصبحا مجلس واحدا له ثلاثة أقسام إداري وتشريعي ومالي.
1862م	النظام الخاص بالبطريركية العامة.
1862-02-04م	امتياز إنشاء البنك السلطاني العثماني.
1862-08-20م	مجموعة من القوانين الخاصة بالتجارة البحرية.
1864-11-08م	قانون الولايات.
1867-06-16م	قانون يعطي الأجانب الحق في تملك العقار.
1868-04-02م	إنشاء مجلس للدولة ومحكمة عليا.
1868-06-01م	قانون خاص بالجنسية العثمانية.
1870-03-10م	القانون الخاص بإدارة الولايات.
1876-12-23م	إصدار القانون الأساسي.
1879-05-20م	النظام الأساسي لوزارة العدل والعبادات.

(1) قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص77-79.

الملحق رقم 02: قرار خط كلخانة 1839م والخط الهاميوني 1856م في الدستور العثماني.

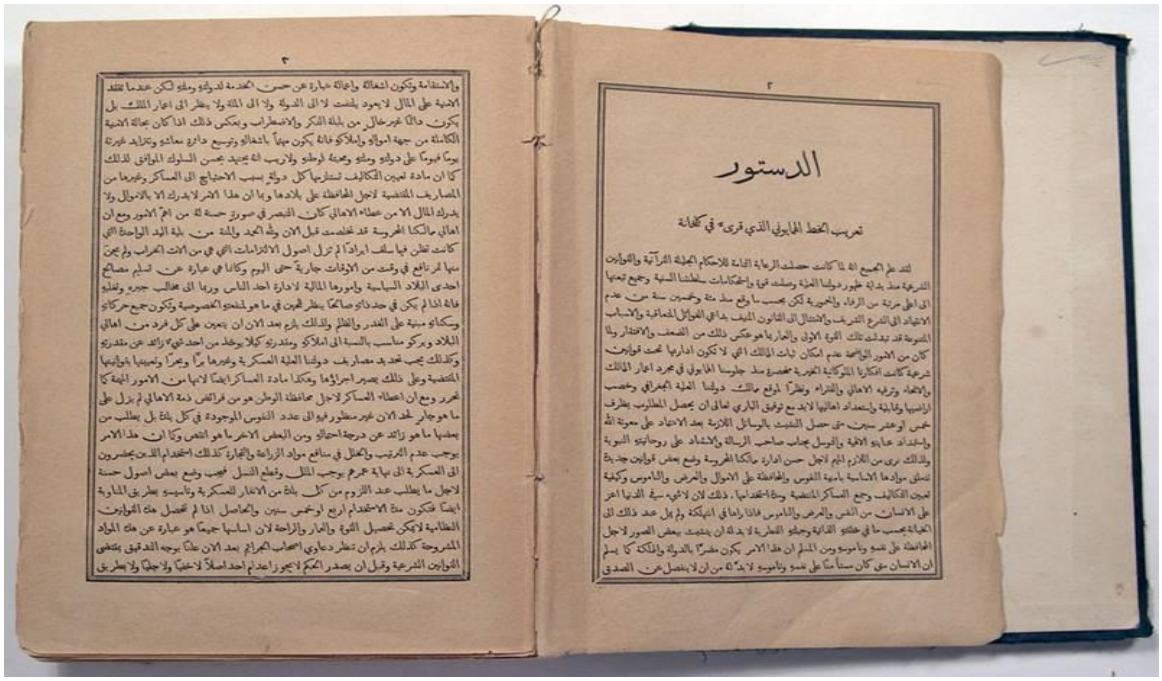

الدستور

تعريب الخط الهايوني الذي قرئ في كلخانة

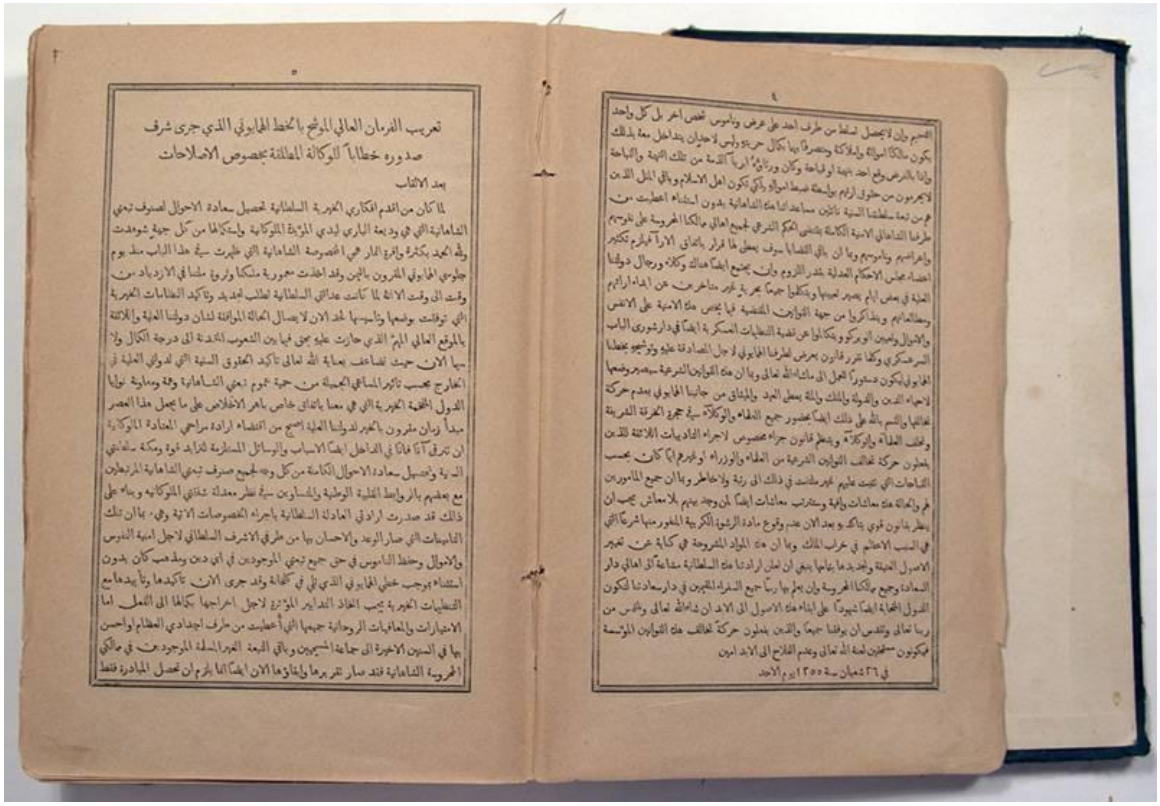

تعريب الفرمان العالي الموشح بالخط الهايوني الذي جرى شرف صدوره خطاباً للوكالة المعللة بخصوص الاصلاحات

بعد الالقاب

(1) الدستور، مصدر سابق، ص 2-5.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

1- آصاف عزتلو يوسف بك، **تاريخ سلاطين بني عثمان: من أول نشأتهم حتى الآن**، تقديم: محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

2- أنطونيوس جورج، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، تر: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط8، دار العلم للملايين، بيروت، 1987.

3- أوغلي الأميرة عائشة عثمان، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، تر: صالح سعداوي صالح، دار البشير للنشر والتوزيع، الأردن، 1991.

4- باتريك ماري ملز، **سلاطين بني عثمان الخمسة**، تر: حنا غصن وآخرون، دار الكتاب العربي، بيروت، 1932.

5- بك حليم إبراهيم، **تاريخ الدولة العثمانية**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988.

6- التونسي خير الدين، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، مطبعة تونس، تونس، 1281هـ.

7- حتي فيليب، **تاريخ سويا ولبنان وفلسطين**، تر: كامل اليازجي، ج2، دار الثقافة، بيروت، 1963.

8- **الدستور**، تر: نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مراجعة وتحقيق: خليل أفندي الخوري، مج1، المطبعة السورية، بيروت.

9- السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية (1891-1908)**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.

10- طوران مصطفى، **أسرار الانقلاب العثماني**، تر: كمال خوجة، ط3، دار السلام، حلب، 1980.

11- **القانون الأساسي**، مطبعة الآداب، بيروت، 1908.

12- المحامي محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1971م.

13- هاملتون جب وهارولدبوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، تر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، ج1، دار المعارف القاهرة، 1970.

قائمة المراجع:

1- أبو غنيمة زيادة، **جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك**، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 1983.

2- الاسكندري عمر وحسن سليم، **تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر**، ط2، دار مدبولي، القاهرة، 1996.

3- إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، العبيكان، الرياض، 1996.

4- آق كوندر أحمد وأوزتورك سعيد، **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، إسطنبول، 2008.

5- أمين أحمد، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي، بيروت،[د.ت].

6- أنور الجندي، **السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية**، دار ابن زيدون، بيروت، 1407هـ.

7- أنيس محمد، **الدولة العثمانية والمشرق العربي(1516م-1914م)**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1991.

8- أوزتونا يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج1، تر: عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إسطنبول، 1990.

9- أوزتونا يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج2، تر: عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إسطنبول، 1990.

10- أوغلي أكمل الدين إحسان، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، مج1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999.

11- إيرينا بيتروسيا، **الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية**، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2006.

12- بحر سميرة، **المدخل لدراسة الأقليات**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1982.

13- البحراوي محمد عبد اللطيف، **حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (1808-1839)**، دار السلام، القاهرة، 1978.

14- بركات مصطفى، **الألقاب والوظائف العثمانية**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

15- البشري طارق، **المسألة القانونية بين الشريعة والقانون الوضعي في التراث وتحديات العصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.

16- جبارة تيسير، **تاريخ الدولة العثمانية 1280م-1924م**، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، القدس، 2015.

17- الجميل سيار، **زعماء وأفندية: الباشاوات العثمانيون والنهضويون العرب**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

18- حرب محمد، **السلطان عبد الحميد الثاني، آخر السلاطين العثمانيين الكبار**، دار القلم، دمشق، 1990.

19- الحصري ساطع، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، دار العلم للملايين، بيروت، 1960.

20- حلاف حسان علي، **دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش(1908-1909)**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، [د.ت].

21- حوراني ألبيرت، **الفكر العربي في عصر النهضة**، ط3، دار النهضة، بيروت، 1977.

22- خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي**، دار الطليعة، بيروت، 1965.

23- الخالدي روحي، **الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.

24- الخراشي سليمان بن صالح، **كيف سقطت الدولة العثمانية؟**، دار القاسم للنشر، الرياض، 1420هـ.

25- خليل انالجيك، **تاريخ الدولة العثمانيين من النشوء إلى الانحدار**، تر: محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، 2002.

26- الدقن السيد محمد، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية**، [د. م]،[د.ت].

27- روجان يوجين، **العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر**، تر: محمد إبراهيم الجندي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة،2011.

28- زياد حمد الصميدعي وجمال الدين فاتح الكيلاني، **تاريخ الدولة العثمانية: رجال وحوادث**، منشورات المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم، فاس، 2013.

29- سيد محمد السيد، **دراسات في التاريخ العثماني**، دار الصحوة للتوزيع والنشر، القاهرة، 1996.

30- سيميلنسكايا إيرينا، **البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي، على مشارف العصر الحديث**، دار الفرابي، بيروت، 1989.

31- شاهين ثريا، **دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية**، تر: محمد حرب، دار المنايرة، جدة، 1997.

32- الشناوي عبد العزيز، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج2، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1983.

33- الصباغ ليلى، **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1982.

34- الضيقة حسن، **الدولة العثمانية الثقافة والمجتمع والسلطة**، دار المنتخب العربي، بيروت، 1997.

35- عبد الرحيم أحمد مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1986.

36- عبد الكريم رافق، **العرب والعثمانيين 1516-1916**، ط1، مطابع أف باء، دمشق، 1974.

37- العزاوي قيس جواد، **الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003.

38- العفاني سيد بن عيسى، **زهرة البساتين من موقف العلماء والربانيين**، ج2، دار العفاني، القاهرة، [د.ت].

39- عمارة محمد، **جمال الدين الأفغاني موقظ الشرق وفيلسوف الإسلام**، ط2، دار الشروق، 1988.

40- عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي (1516-1922م)**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000.

41- عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث**، ج1، دار النهضة، بيروت، 1971.

42- عوض عبد العزيز محمد، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864م-1914م)**، دار المعارف، مصر، 1969.

43- الغالي غربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.

44- قازان نزار، **سلاطين بني عثمان: بين قتال الإخوة وفتنة الإنكشارية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992 محمد خير فلاحة، **الخلافة العثمانية من المهد الى اللحد**، [د.م]،2005.

45- القوسي مفرح بن سليمان، **مصطفى صبري(1869م-1954م)**، دار القلم، دمشق، 2006.

46- كوارترت دونالد، **الدولة العثمانية 1700/_1922م**، تر: أيكمن الأرمنازي، مكتبة العبيكل، الرياض، 2000.

47- كوثراني وجيه، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

48- كيدو أكرم، **مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية**، تر: هاشم الأيوبي، منشورات جروس برس، لبنان، 1992.

49- محمد أحمد درنيقة، **الطريقة النقشبندية وأعلامها**، منشورات جريس بيرس، [د.م]، [د.ت].

50- محمد كامل ظاهر، **الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر**، دار البيروني للطباعة والنشر، (د.م)، (د.ت).

51- محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي في العهد العثماني**، ج8، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 2000.

52- مخزوم محمد، **أزمة الفكر ومشكلة السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1986.

53- المغازي أماني بنت جعفر بن صالح، **دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية**، دار القاهرة، القاهرة، 2007.

54- مفيدة محمد إبراهيم، **عصر النهضة العربية بين الحقيقة والوهم**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.

55- منتران روبيرت، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، ج1، دار الفكر للنشر والدراسات والتوزيع، القاهرة، 1993.

56- النجار جميل موسى، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.

57- النعيمي أحمد نوري، **النظام السياسي في تركيا**، دار زهران، عمان، 2011، علي حسون، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط3، المكتب الإسلامي، القاهرة، 1994.

58- نوار عبد العزيز سليمان، **تاريخ العراق من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا**، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1968.

59- نوار عبد العزيز، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت).

60- هنتس فالتر، **المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري**، تر: كامل العسلي، ط2، منشورات الجامعة الإسلامية، (د.ت).

61- هوبر ليبر ألبيرت، **إدارة الإمبراطورية العثمانية في عهد القانوني**، دار النشر سورج، إسطنبول، 1987.

62- ياسين عبد نادية، **الاتحاديون: دراسة تأريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية (أواخر القرن التاسع عشر-1908)**، تقديم: هاشم صالح التكريتي، ط1، دمشق، 2014.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Paul Christophe ,**petit dictionnaire de l'histoire de l'Englise**، Editions Desclée de Brouwer ،paris.1994.

2- Goodwin Kevin, «**The Tanzimat and the Problem of Political Authority in the Ottma Empire: (1839-1876)**, Honors Projects, Overview .Paper 5, 2006.

3- Greasy Edward.s., **History of the ottoman turks**, berint

Robert Montrane, **l'Empire, ottoman (du xvi au xviii),**

Variorums Roprints, London, 1984.

الدوريات:

1- أحمد أمين عبد الله، «**السلطان عبد الحميد طاغية وليس خليفة**»، مجلة العربي، ع178، الكويت، 1973.

2- الأسدي كاظم حسن الجاسم، «**مدحت باشا واليا على سوريا (1878-1880)**»، مجلة جامعة كربلاء العلمية، ج7، ع2، 2009، ص 285.

3- تابشينار عمر، «**أثر التقاليد العلمانية على تطور النظام السياسي التركي**»، مجلة شرق نامة، ع7، جانفي 2011.

4- جميل سيار كوكب علي، «**الحصار العثماني الثاني لفيينا عاصمة الهابسبورك النمساوية سنة 1683م**»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع16، السنة الرابعة، الكويت، 1984.

5- زيادة خالد، «**العلماء وتجربة التنظيمات في القرن التاسع عشر ميلادي**»، مجلة الاجتهاد، ع5، السنة 2، دار الاجتهاد، بيروت، خريف 1989.

6- سنو عبد الرؤوف، «**العلاقات الروسية العثماني(1687م-1878م): حرب القرم: ممهداتها وتطوراتها ونتائجها(1853م-1856م)**»، تاريخ العرب والعالم، ع77-78، بيروت، 1985.

7- الصائغ بان غانم أحمد، «**سياسة بريطانيا تجاه النصارى واليهود في الدولة العثمانية (1839-1914)**»، مجلة التربية والعلم، مج19، ع5، 2012.

8- علاونة شامخ زكريا مفلح، «**أراضي التيمار والزعامة في لواء نابلس في الفترة العثمانية**»، مجلة الخليل للبحوث، مج9، ع1، 2014.

9- الفضالي عبد العزيز عبد الفتاح، «الأ**عمال المعمارية للأسرة القرمنلية في ليبيا (1711م-1835م)**»، دورية كان التاريخية، ع25، سبتمبر 2014.

10- كوثراني وجيه، «**التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الدستوري نصا وتطبيقا ومفهوما**»، مجلة تبين، ع3، شتاء 2013.

11- كولن صالح، «**سكة حديد الحجاز**»، مجلة حراء، ع16، السنة الرابعة، يوليو/ سبتمبر 2009.

12- محمد عصفور سلمان، "**العثمانيون الجدد أفكارهم الإصلاحية ودور نامق كمال في بلورتها**"، مجلة ديالي، ع29، 2011.

13- محمود عامر، «**المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية**»، مجلة دراسات تاريخية، ع117-118، جوان 2012.

14- منجم أحمد عبد الله، «**فرقة الإنكشارية في الدولة العثمانية: دراسة من خلال مفهوم الجماعات الوظيفية**»، حوليات آداب عين شمس، مج41، مارس 2003.

15- يوسف عماد عبد العزيز، «**تمردات الإنكشارية في الدولة العثمانية (1471-1648م)**»، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج9، ع4، الموصل، 2009.

الرسائل الجامعية:

1- الأموي محمد عصفور سلمان، **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي(1839-1908)**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه بفلسفة التأريخ، جامعة بغداد،2005.

2- بعيو غانية، **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية: الشام والعراق نموذجا (1839-1876)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2008-2009.

3- قاري ياسر بن عبد العزيز، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة أم القرى، مكة، 2001.

الموسوعات والمعاجم:

1- **دائرة المعارف الإسلامية**، مادة التنظيمات، ج5.

2- **دائرة المعارف الإسلامية**، مادة التنظيمات، مج7.

3- الزبيدي مفيد، **موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر العثماني**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

4- الزركلي خير الدين، **الأعلام**، ج1، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002.

5- الزركلي خير الدين، **الأعلام**، ج2، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 2002.

6- صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

7- محمد غربال شفيق، **الموسوعة العربية الميسرة**، مج1.

الجرائد:

- الزبيدي وليد، «**للصحافة والإعلام دورها أيضا**»، جريدة الوطن، الأردن،13 مارس 2013.

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام:

أسماء الأعلام	الصفحة
-أ-	
إبراهيم أفندي	37
إبراهيم الأول	18
أحمد الثالث	34-28
أحمد باشا	12
أحمد جودت باشا	25
-ت-	
تتارجاق عبد الله أفندي	36
-ج-	
جمال الدين الأفغاني	50
-ح-	
الحاج بكتاش	28
-خ-	
خير الدين التونسي	50-13-12
-ر-	
راتب أفندي	38
-س-	
سليم الثالث	59-40-39-38-37-36-34-23-7-5
سليمان القانوني	16-5
-ع-	
عالي باشا	10
عبد الحميد الأول	35-29
عبد الحميد الثاني	49-47-13-12-11-9-8-61-60-57-52-51-50
عبد العزيز الأول	42
عبد القادر الجزائري	50
عبد المجيد الأول	42-8

عثمان الثاني	27
-ف-	
فؤاد باشا	10
-ق-	
قوجي بيك	23
-ل-	
اللورد كلارينـدون	65
-م-	
محمد علي	39
محمود الأول	34-28
محمود الثاني	42-41-40-39-23-8-7-5
مدحت باشا	47-11
مراد الخامس	11
مراد الرابع	23
مصطفى الثالث	34-28
مصطفى الثاني	27
مصطفى باشا كمنكش	18
مصطفى رشيد باشا	58-9
مصطفى صبري	58
-ن-	
نامق كمال	25
-ي-	
يوسف باشا	36

فهرس الموضوعات

فهرس الموضـوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
مقدمة.....	أ-ج
الفصل التمهيدي: ماهية الإصلاحات العثمانية.....	**5**
المبحث الأول: مفهوم الإصلاحات.....	**5**
المبحث الثاني: رواد الإصلاح.....	**6**
المبحث الثالث: خصائص الإصلاحات العثمانية.....	**13**
الفصل الأول: التحديات الداخلية والخارجية المؤدية للإصلاحات العثمانية.....	**16**
المبحث الأول: الميدان السياسي والإداري.....	**16**
المبحث الثاني: الميدان الاقتصادي.....	**19**
المبحث الثالث: الميدان الديني والثقافي.....	**22**
المبحث الرابع: الميدان العسكري.....	**25**
المبحث الخامس الميدان الخارجي.....	**29**
الفصل الثاني: طبيعة الإصلاحات العثمانية 1792م-1908م.....	**34**
المبحث الأول: بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية.....	**34**
المبحث الثاني: مرحلة الإصلاح 1792م-1839م.....	**36**
المبحث الثالث: مرحلة التنظيمات 1839م-1876م.....	**42**
المبحث الرابع: الإصلاحات في العهد الدستوري 1876م-1908م.....	**47**
الفصل الثالث: ردود الفعل اتجاه الإصلاحات العثمانية ونتائجها.....	**54**
المبحث الأول: مواقف الدول الأوربية.....	**54**
المبحث الثاني: موقف الأقليات من الإصلاحات العثمانية.....	**56**
المبحث الثالث: موقف طبقات المجتمع العثماني من الإصلاحات.....	**58**
المبحث الرابع: نتائج وآثار الإصلاحات على الدولة العثمانية 1908م-1924م.....	**61**
خاتمة.....	**67**
قائمة الملاحق.....	**69**
قائمة المصادر والمراجع.....	**72**
فهرس الأعلام.....	**80**
فهرس الموضوعات.....	**83**